

البدر اللامع

﴿ في نظم جمع الجوامع ﴾

~~~~~

« للعالم النحوي الاصولي »

﴿ سيدي علي الاشعوني ﴾

طيب الله ثراه وجعل الجنة مثواه آمين

—————

الطبعة الاولى

( علي نفقة حضرة الفاضل )

﴿ الشيخ عبد الله بن عبد العزيز ﴾

—————

سنة ١٣٣٢ هـ

~~~~~

منشأة السبعاذه بجوار مكتبة قطر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يقول ذوالنظير أأشتموني على
وأفضل الصلاة والسلام
وآله أهل السنة ولأمة
وبعد فاعلم عظيم النفع
وقد تسامت رتبة الأصلين
هذا ومن أحسن ما قد جمعا
في حسن ترصيف متين السبك
فاخترت أن أنظمه في رجز
قصدا إلى تسهيله بالنظم
لأن طبع المرء مجبول على
أمنحه من غرر الفوائد
مميزا ما زدت به بقلت
وربما غير التعبير
الحمد لله المهيمن العلي
على النبي أحمد التهامي
الناقلين شرعه لأمة
لأسيما نفع علوم الشرع
فيها بنفع عم في الدارين
مقاصد العالمين في سفرهما
جمع الجوامع لنجل السبكي
مستعذب الألفاظ سهل مؤجر
على الفتى الطالب حفظ العلم
قبول ما بالانسجام قد حلا
زوائد كالدرر الفرائد
وربما تميزه أهمل
لأجل شيء يقتضى التعبير

والأصل من مقدمات قادمة والكتب السبعة ثم خاتمة
وربنا أسأل أن ينفع به وأن يقيم الوزن لي بسببه
وأن يئن بالرضى والرحمة لي وللأصل وكل الامه

﴿ الكلام في المقدمات ﴾

مجموع طرق الفقه الاجمالية فن أصول الفقه لاعرفان تي
عارفها وطرق الاستفاده منها وحال المستفيد عادة
هو الأصول قلت حدتين في حد الأصول حده لم يوف
وشيخنا ذا حيث تين ضمنا حد الأصول وبه عن ذا غنى
والفقه باعتبار فن الفرع علم بالاحكام التي للشرع
لأحمد الفرعية التحصيلي ذا العلم من دليلها التفصيلي
والحكم في الشرع خطاب الرؤف (١) علق بالفعل من المكلف
بالاقتضاء أو بتخير فلا حكم سوى لله جل وعلا
والحسن والقبح بمعنى ما يرى ملائماً للطبع أو منافراً
وصفة الكمال والنقص أنسب للعقل أمّا ما بمعنى الموجب
شرعاً لمدح أو لذم عاجلاً ولثواب أو عقاب آجلاً
فذا أنسب للشرع لا للعقل فخالفن معتزلي الأصل
والشكر للمنعم بالشرع لزم لا العقل قيل الشرع لاحكم يلزم

(١). رؤف على فعل لغة في الرؤف

فلا مرُ موقوف الى أن يُجلى
فان نفى فثالث لهم وقِف
فلم يكلف غافل ومُلجأ
وهكذا المكره في الصحيح
فلائم للقاتل من اِشاره
قلت جواز أنه يكلف
والأمر بالمعدوم قد تعلّق
ثم إن اقتضى الخطابُ الفعل مع
أو تركه بالجزم فالتحريمُ
إن خصّ بالنهي فكرهٌ أولاً
وان أتى مخيراً فهو بُعد
شرطاً صحيحاً فاسداً ذا منْع
وحدٌ كل واحدٍ منها عُرِف
وعن أبي حنيفة الخلاف
لسنة ومستحب ندب
والخلف لفظي وبالشروع ما
وانما يلزم في الحجج به
والسبب الذي يضاف الحكم له
من حيث ذا معرف أو غيره

وحكم المعتزلون العقلاً
فباباحة وحظرٍ ما اعترف
ورأى من أجاز هذا خطأ
ولو على القتل بلا مُبيح
بقاء نفسه لدى إجباره
أقوى اليه رجع المصنف
معنى وخلفٌ ذى اعتزال طرّقا
جزم فإيجابٌ والآ الندب ضع
أو دون جزم فله تقسيم
فهو المسمّى بخلاف الأولى
حينئذ اباحةٌ وان ورد
أوسياً فذا خطاب الوضع
وعندنا الواجب للفرض ردف
وعُدّ لفظياً والارتداف
تطوع بخلف بعض الصّخب
يلزمه النعمان قسراً ألزما
لأنه كفرضه في الشبه
لنسبة التعلق المتصلة
والشرط في التخصيص يأتي ذكره

والمانع الوصف الوجودي صِف
 نقيضُ حكم الشيء كالأُبوة
 وفاقُ ذِي الوجهين وجه الشرع
 كون القضاء بعده لا يفتقر
 وقد به إجزاؤها أي قد قضى
 وخصص الاجزاء بالمطلوب
 قائلها البطلان ذارديفه
 ثم الاداء فعلٌ بعض قيل بل
 قبل الخروج والمؤدَّى ما فعل
 مقدراً بالشرع قدرا مطلقا
 أي فعل كل قيل به، نبي ما اتقضى
 لفعله ما يقتضيه مسجلا
 والفعل ثانيا إذا أعاده
 وقيل عذر فصلاة كررا
 فهو الموافق لما الفقه جرى
 سهلاً لعذر مع قيام السبب
 كأكل ميت لا اضطرار قصر
 في حيث لا يجهد صوم واجبا
 خلاف الاولى قلت للنهيين
 بالظاهر المنضبط المعرف
 لدى القصاص ثم حد الصحة
 وقيل ان عبادة فالمرعي
 بصحة العقد ترتب الأثر
 عبادة وقيل اسقاط القضاء
 وقيل بالواجب لا المندوب
 وهو الفساد لا أبا حنيفة
 كل الذي وقت جوازه دخل
 والوقت حد بالزمان اللذ جعل
 ثم القضاء ضد اداء سبقا
 وقت له تداركا لما مضى
 مقضيه هو الذي قد فعلا
 فقيل ان خلال أعاده
 معادة قلت المؤخر أنصرا
 عليه ثم الحكم ان تغيرا
 للحكم الاصلى رخصة يلقب
 مراحل والسلم فطر السفر
 ومستحبا أو مباحا آيا
 لا تلفها كغاصب الخفين

وغسل خف ماسح والآ
 بأنه ما يمكن التوصل
 فيه لمطلوب يرام تخبرى
 لسلف لنا قليل مكنسب
 وحدنا المطرد المنعكس
 قيل الكلام أزلا قد منعا
 والنظر الفكر الذى يؤدى
 وسم إدراكا خلا عن حكم
 جازمه الذى أبا التغيرا
 هو اعتقاد صح حيث طابقا
 وما سوى الجازم فهو ظن
 لانه راجح أو مرجوح
 والعلم قد قال الامام حده
 بخكم ذهن جازم مطابق
 تعريفه لانه ضرورى
 فالراى الامساك لعسر الفهم
 لم يتفاوت وتفاوت الطرق
 والجهل حد باتفا العلم بما
 رقى بل تصور الشئ على

عزيزة ثم الدليل قد جلا
 بالنظر الصحيح حين يعمل
 والخلف فى العلم عقيب النظر
 وقيل لا قلت والاوّل أحب
 والجامع المانع وهو أنفـس
 اسم الخطاب قيل أو تنوعا
 لعلم أو ظن يجزم الحد
 تصورا تصديقه بالحكم
 علم وما قد يقبل التغيرا
 وفاسد ان لم يكن مطابقا
 وهم وشك قد حواه الذهن
 أو ذو تساوى فازع ما يلوح
 أمر ضرورى وقيل حده
 لموجب وقيل غير لائق
 أبو المعالى عسر التصويرى
 قال المحققون جزم العلم
 من كثرة الذى به قد اعتلق
 يقصد أى من شأنه أن يعلم
 خلاف هيئة عليه حصلا

والسهو عن معلومنا الدهولُ قلت وفي نسياننا يزولُ

(مسئلة)

الحسنُ المأذون فيه واجبا ومستجبا ومباحا آيا
 قيل كذا فعل سوى المكف بما نهى عنه القبيح عرف
 فداخل في ذا خلاف الاولى قال امام الحرمين قولا
 لا يوصف المكروه بالقبيح كلاً ولا بالحسن الملبح

(مسئلة)

ما جاز أن يُترك ليس واجبا وُجلُّ أهلُ الفقه مالَ ذاهبا
 الى وجوب الصوم حال العذر على مريضٍ حائضٍ ذي سفر
 وقيل هذا دون الاولين قال الامام أحد الشهرين
 عليه واللفظُ مرددُ الخلاف ثم هل المندوب مأمورٌ بخلاف
 وفي الاصح لم يكن مكلفاً بفعله كذا المباح قد وفا
 من أجل هذا كان تكليفُ الوري لزامهم ما فيه كلفةٌ ترى
 لا طلب المذکورُ خلف ما جنح الباقلانيُّ له ثم الاصح
 أن المباح ليس جنس ما يجب وأنه من حيث هو ما طلب
 والخلف لفظي فان المرعي وصفُ الاباحة بحكم شرعي
 فانه نسخُ الوجوب إذ يجي يبق الجواز يعني انتفاء الحرج
 وقيل يبق بعده الاباحة وقيل الاستعجاب للرجاحه

قلت رأى الحجة انه قلب لما عليه كان قبل أن يجب

﴿مسئلة﴾

الامر بالواحد من أشياء قد أوجب فردا لا بعينه فقد
وقيل كلاً بواحد يحط وقيل بالعين وبالغير سقط
وقيل ما يختاره المطالب فان أتى بالكل قيل الواجب
أفضلها وان بترك الكل آل فقبل إثمه على أدنى الخصال
تحريم فرد لا بعينه عقل جوازه خلفاً لرأى المعتزل
والتخير ترى ذى تفرغه وقيل لم ترد بذلك اللفه

﴿مسئلة﴾

فرض الكفاية مهم يقصد حصوله من فاعل كما يوجد
وظنه الاستاذ والجويني ونجمله يفضل فرض العين
وهو على البعض كما الامام سام لا الكل خلف الجل والشيخ الامام
ومهم ذا البعض فى المختار وقيل بل معين للبارى
وقيل من قام به وقد وضع تعيينه عند الشروع فى الاصح
قلت الاصح أن ذا لا يطرد سنة ذى كفرضا فيما عهد

﴿مسئلة﴾

جميع وقت ظهرنا جوازا ونحوه وقت أداء جازا
وليس واجبا على المؤخر عزم امثال ذان رأى الا كثر

قلت وقد صحح فيه النووي وجوب ذا العزم اذاً فهو القوي
وقيل الاول وقيل الآخر وما على هذين ينهى ظاهر
والحنفي ما به الادا اتصل منه والا آخر له احتمال
لكن لدى تقديم الكرخي بقا تكليفه لا آخر الوقت انتقا
فان يزل يعد فعلا ما فعل قلت أبو اسحاق عنه قد نقل
اطلاقه كحزبه لكن على ما هنا اطلاقه قد حملا
ومن يؤخر مع ظن الموت عص فان يعيش ويوف فالجمهور نص
على الاداء لا القضا كالقاضيين أعنى أبا بكر مع القاضى حسين
ومع ظنه البقا الصحيح لا يعصى خلاف ما كحج مهلا

﴿مسئلة﴾

ما لا يتم واجب قد أطلقا الا به المقدور أوجب مطلقا
كالا كثيرين ثالث الشقاق إن سبياً كالنار للاحراق
أبو المعالي شرطه الشرعيا لا ما يرى عقلياً أو عادياً
فترك ما حرّم لو تعذرا الا يترك الغير واجبا يرى
أو تختلط عرس بغيرها فتين حرم كنسى طالق من زوجتين

﴿مسئلة﴾

مطلق أمر كزها ما تناولا خلاف رأى الحنفى فحاولا
بطل صلاة الزمن المكروه ولو ترى كراهة التنزيه

أما الذي توحيد به بالذات
 في نحو منصوب فقال المعظم
 وقيل بل يثاب والقاضي ذهب
 ثم وأحمد فنهاهما معا
 آت بواجب خلافا لأبي
 قال إمام الحرمين مرتبك
 مع انقطاع جبل تكليف وضيق
 وساقط على جريح أن حصل
 قيل البقا وقيل في انتقال
 لا حكم فيه موضح الاشكال
 بجهتين جاء كالصلاة
 فيه تصحح والثواب يُحْزَمُ
 والفخر للبطل ويسقط الطلب
 وخارج من أرض غصب مقاما
 هاشم القائل بل بما أبي
 في ورطة العصيان يعني مشتبك
 من مانع النهي وذامعني دقيق
 مكث يمت وكفوه أن انتقل
 مخير قال أبو المعالي
 يُلْفَى وقد توقف الغزالي

﴿مسئلة﴾

وجوزوا التكليف بالحال
 وابن دقيق العيد والشيخ أبو
 للاعتزال غير ما قد امتنع
 والآمدى وأهل الاعتزال من
 وابن الجويني كونه قصدا طلب
 والمذهب الحق وقوع الممتنع
 أي مطلقا ومنع الغزالي
 حامد والاكثر ممن ينسب
 لعلمه جل بأن ليس يقع
 بغداد ما للذات منعه زكن
 أي لا ورود نفس صيغة الطلب
 بالغير لا للذات فامنع ما منع

﴿مسئلة﴾

حصول شرط الشيء شرعا ما اشترط
 في صحة التكليف جل من ضبط

في الكافرين كلّفوا الفروعاً مفروضة وصحّحوا الوقوعاً
 خلفاً لرأى الاسفرائيني أبي حامد والاكثر من منتسب
 للحنفي مطلقاً والجاعل ذا في الاوامر فقط والقائل
 في ذي ارتداد دون الاصل يلقي وخصص الشيخ الامام الخلفا
 فيما جرى خطاب تكليف وما اليه من خطاب وضع اتى
 لا في الجنائيات ولا الاتلاف واثّر العقود وهو الواق

﴿مسئلة﴾

لم يك تكليف سوى بفعل فنقدنا في نحو لا تصل
 بالكف كلف أي بالانتهاء وفاق ما الشيخ الامام راني
 وقيل فعل الضد قوم كلفا بعدم الصلاة أي بالانتفا
 وقيل قصد الترك فيه بشرط قلت نعم ليس أجزء فقط
 والامر عند الجزم للفعل سرى تعلقاً من قبل أن يباشراً
 بعد دخول وقته الزاما وقبل أن يدخل ذا اعلاما
 ويستمر حالة المباشرة في مذهب الاكثر من باشرة
 قال امام الحرمين ينقطع وهو فيه للغزالي تبع
 وقال قوم لم يكن تعلقاً الا لديها وهو قول حقيقاً
 فاللوم قبلها على التلبس بكفه المنهى فافهم وقس

﴿مسئلة﴾

يصح تكليف واثّر طلبه يُعلم في الصحيح المأمور به

مع علم أمر كذا الذي أمر في الأظهر انتفاء شرط اعتبار
 لصحة الإيقاع عند وقته كضم غداً مع علم سبق موته
 على غداً خلفاً لذي اعتزال وابن الجويني أبي المعالي
 قلت على مقابل الأظهر قد جرى اتفاقهم فقطعاً يعتقد
 ومع جهل أمر بالاتفا فباتفاق أنه قد كلفا

﴿ خاتمة ﴾

الحكم قد يعلق بالذي اتصل به على الترتيب أو على البدل
 فيحرم الجمع لدي الحالين أو يباح أو يسن فأرغ مارعوا

﴿ الكتاب الأول في الكتاب ومباحث الأقوال ﴾

كتابنا القرآن والمعنى هنا تكلم من ربنا نبينا
 طه للاعجاز ببعضه وله تعبداً تتلوا ومنه البسملة
 أول كل سورة لا التوبة على الصحيح إذ أتت مكتوبة
 لا ما بآحاد أتى على الأصح قلت ووجه ذا الخلاف ماوضح
 إذ إنما الخلاف في الحجية والسبع عن تواتر مروية
 وقيل إلا ما الاداء ناله كالمدة والتخفيف والامالة
 قال أبو شامة والذقراً فيه من الالفاظ خلف القرآن
 وبالشدوذ لم يجزان يُقرا وهذا الصحيح ما تبدي العشرة
 خلاف ما للشيخ الامام اعتقداً والبغوى وقيل ما السبع عدا

أما سلوك مسلك الآحاد به فهو الصحيح لوجود نسبة
وامنع ورود مهمل في السنة وفي الكتاب مكذب الحشوية
وما به يعني سوى ما أنباء بلا دليل مكذباً للرجته
هل البيان واجب في مجمل ثالثها الاصح ان للعمل
والحق انه دليل النقل قد يجدى اليقين بقرائن انعقد

* المنطوق والمفهوم *

منطوقنا معنى عليه اللفظ دل في موضع النطق فنص إن بذل
معنى سواء فيه ان يلوحا وظاهر ان يحتمل مرجوحا
ما جزء معناه بجزئه بدا مركبا سمة وما لا مفردا
إفادة اللفظ لمعنى طابقه في وضعه دلالة المطابقة
وجزئه تضمننا يُسام واللازم الذهني له التزام
وذين للعقل اتسبن والسابقة لفظية لكونها المطابقة
ان صدق منطوق أو الصبح اقتضى اضرار شئ فدلالة اقتضا
وحيث لم تقتضه (١) العبارة ما لم يكن قصد فدى اشاره
مفهوما لا فيه ذا إن واقفه في حكمه المنطوق فالواقفه
فخوى الخطاب حيث أولى واذا ساوى فلمحن (٢) قيل لا يرى كذا (٣)
قلت وذا الاكثرين يُبنى والخلف في تسمية وأما
في الاحتجاج فالوفاق قد زعوا فالشافعي والامامان رأوا

(١) أي محل النطق (٢) لحن الخطاب (٣) مساو

أن دلالة لذا قيسيه^(١) وقيل لا بل انها لفظيه
 فالجمعة^(٢) السياق والقرائن^(٣) تفهنا والآمدى يقارن
 وهي^(٤) مجازا طلق الأخص في أعمه وقيل نقل العرفي^(٥)
 وان يخالفه فذا المخالفه وشرطه الذى استمر إليه
 ماترك المسكوت من كالهائب^(٦) ولا جرى المذكور مجرى الغالب
 وقد نفي الثانى أبو المعالى^(٧) أو جاهله^(٨) بحكمه أو غيره
 والمقتضى المذكور لا يمنع من بل قيل معروض المزيّد عمه
 جا^(٩) صفة كالغنم اللت قيدت بلفظ سوم قدمت أو أخرت
 لأنحو في السائم حسب في الأصح قلت وعندي كونه^(١٠) منها أصح
 ثم هل المنفى معلوف^(١١) الغنم أو مطلق المعروف من كل النعم
 قلت الامام^(١٢) أول القولين قد رجحه وغيره فليعتمد
 وعلة ظرف^(١٣) وحال^(١٤) وعدد^(١٥) منها وشرط غاية حصرا عقد
 الا انما فصل الضمير خبرا تقديم معمول واعلى ما جرى

- (١) أى قياسيه (٢) يعنى الغزالي (٣) أى دلالة (٤) حقيقة عرفية
 (٥) أى من مثل الخائف (٦) يعنى امام الحرمين (٧) أى الخطاب
 (٨) أى فى الحكم (٩) أى مفهوم المخالفة (١٠) أى نحو فى السائمة
 زكاة (١١) وهو غير السائمة (١٢) يعنى الرازي

من المخالفة مفهومٌ يلي إلا كما في لافقى إلا على
ثم الذى قد قيل منطوق (١) على ما سيجي بيانه مفصلاً

﴿مسئلة﴾

مفهومٌ خلف حجةً إلا اللقب
وقيل معنى لقباً (٢) رأى ينى
فابن خويز منداد عدّ قائله (٣)
وأنكر النعمان كلاً مسجلاً (٤)
وأنكر الشيخ الامام (٥) غير ما
فابن الجوينى صفة ما ناسبت
قلت وفى حجية الموافقه
أى لغة وقيل للشرع انتسب
بالحجة الدقاق ثم الصير فى
وفرقه أيضاً من الحنابلة
وقوم الخبر حسب عطلا
به لسان الشرع قد تكلم
طوائف العدد حسب أنكرت
أبدى الانام كلهم موافقه

﴿مسئلة﴾

قد قيل فى الغاية منطوقٌ علاً
فصفة قد ناسبت ذا المدد
فعدد فسبق معمول لخاص
وخالف ابن الحاجب البيان
والاختصاص الحصر والشيخ الامام
والحق مفهوم له الشرط تلا
فمطلق الصفة غير العدد
قول البياني يفيد الاختصاص
وبعد الشيخ أبو حيان
يقول ليس الحصر بل نوع اهتمام

(١) بالاشارة (٢) أى اسم جامد علم أو اسم جنس (٣) أى قال
حجية مفهوم اللقب (٤) أى انشاء أو خبراً (٥) والد صاحب الأصل

﴿مسئلة﴾

الآمدى وأبو حيان لا يفيد حصراً إنما أى مسجلاً
 وحجة فالكياً والرازى وشيخنا الامام والشيرازى
 تفيد ههما وقيل نطقاً قلت أراد ذا المقال النطقاً
 هنا (١) وفي الغاية بالاشارة (٢) فقد بدا أنهما من داره (٣)
 كأنما جرى أنما بالفتح فرع عن المكسور فى الاصح
 ومن هنا ادعى الزغشرى أن هذى تفيد الحصر قلت ذاحسن

﴿مسئلة﴾

من جملة الاطاف احداث اللغة لما الضمير قد حوى مبالغه
 أقوى من المثال والاشاره افاده وأيسر العبارة
 وتلك الفاظ المعانى عرفت نقلاً تواتراً وآحاداً وفت
 وباكتساب عقلنا من نقل لا بمجرد اطلاع العقل
 مدلوله نفس اللفظ إما معنى جزئى أو كلى أو فى مبنى
 للفظ لفظ مفرد مستعمل ككلمة لنحو من أو مهمل
 كمثل أقسام حروف المعجم مركب وذا لذىك اقسام
 والوضع جمل اللفظ يعطى المعنى وشرط عباد به لا بمعنى

(١) أى فى انما (٢) أى ولو كان المنطوق بالاشارة (٣) أى من
 دائرة المنطوق لا المفهوم

إذ عنده لا بد من مناسبة في اللفظ للمعنى الذي قد صاحبه
 فقليل يعني أن هذى الحاملة وقيل يعني أنها تكفيه في
 قلت الصحيح منهما إذا الثاني فاللفظ للخارجي لا للذهني
 وشيخنا الإمام بل للمعنى ولم يكن لكل معنى معتبر
 والمحكم المتضح المعنى قل عليه بعض الأصفياء قد يُطلع
 لما خفي من المعاني الآ كُتبتى الحال تقول الحركة
 في اللفظ للمعنى الذي قد صاحبه على حصول الوضع للمشاكله (١)
 إعطاء معناه عن الوضع وفي حكمه عن عباد الأصفيائي
 يوضع خلفاً لإمام الفن من حيث هو من غير أن يعني
 لفظ نعم لكل ما (٢) له افتقر بعلم ما تشابه اختص العلي
 الفخر لفظ شاع ليس يوضع على الخواص الراجحين عقلاً
 معنى عرى الجسم اقتضى تحرُّكه

* مسألة *

قال ابن فورك وجهه ورالسلف ان اللغات ذات توقيف سلف
 علمها الله بوحى أو خلق ذا الصوت أو علمه ضروري رزق
 قلت كقول شيخنا المحلى الظاهر الأول عند العقل
 للاشعري التوقيف أيضاً ينسب وأكثر المعتزلين يذهب
 لكونها ذات اصطلاح عرفت بنحو ما أطفأنا تعرفت
 من الإشارة مع القرآن قال أبو اسحاق الاسفرائيني

(١) أى للمعاني المناسبة (٢) أى معنى

ما احتجج في التعريف توقفي وما إليه لم يُحتجج فيحتملها (١)
 وقيل عكسه وقد توقفا جُمَّ علا والمصطفى أن يُوقفا
 فيه عن القطع وأنَّ الأولَا أعني به التوقيف مضمون العلا

﴿مسئلة﴾

الباقلاني وأبو المعالي واللامدي وكذا الغزالي
 لا تثبت اللغة بالقياس وخالف القوم أبو العباس
 نجل سريج ثمة الشيرازي وابن أبي هريرة والرازي
 وقيل تثبت الحقيقة فقط ولفظة القياس تغني من ضبط
 عن قوله محل ذا الخلاف ما لم ير الاستقراء فيه عمما

﴿مسئلة﴾

اللفظ والمعنى ان اتحد كل فان أبي الشرك تصوّرا فقل
 للفظ جزئي والآ كلى فتواط ما استوى في الكل
 مشكك لدى تفاوت وان تعددا فمباين يعن
 فان يك المعنى هو الذي اتحد لا اللفظ فهو مترادف بعد
 وعكسه ان كان في الشئيين حقيقة مشترك كالعين
 أولا فذا (٣) في ذا (٤) حقيقة ورد وذا (٥) مجازا مثل معني الأسد
 والعلم اسم لمعين وضع لم يتناول غيره أي لم يشع
 فان يرى التعيين خارجيا فالشخص قل والجنس فه ذهنيّا

(١) أي التوقيف والاصطلاح (٣) لفظ (٤) معنى أصل (٥) معنى ناني

وان لماهيته من حيث هي يوضع فباسم الجنس حقاسمه

﴿مسئلة﴾

الاشتقاق ردّ لفظ جازا معنى الى لفظ ولو مجازا
 لنسبة بينهما في المعنى وفي الاصول من حروف المبني
 وعنده لا 'بد' من تغيير في لفظ ما اشتق ولو تقديري
 وجاء مختصاً وذا اطراد كلفظي القارورة وعادي (١)
 من لم يقم وصف به ما اشتق له من لفظه اسم خالف المعتزله
 ومن بناهم مقال الكلي ان الخليل ذابح للنجل
 وهو ابنه اسماعيل في ماصححا مع اختلاف بينهم هل ذبحا
 فان يقم ذو اسم فالاشتقاق ضع حتما وفيما ليس ذا اسم امتنع
 واشترط الجلل لكون المبني حقيقة بقاء أصل المعنى
 ان يك ممكن البقا وان لم فآخر الاجزاء كالمشكلم (٢)
 والثالث الوقف ومن هنا قل حقيقة في الحال اسم الفاعل
 معنى به حال التلبس فقد لا النطق خلف ما القرافي اعتقد
 وقيل ان على المحل دخلا وصف وجودي ينافي (٣) الا ولا
 لم 'بسم' بالأول بالاجماع قلت وذا الواقع في الشيع
 فالفخر مع أتباعه له استند وقد نحاه الآمدي فليعتمد
 وليس في المشتق اشعار عرف به خصوصية ذات انصف

(١) أي اسم الفاعل (٢) أي حال التلبس (٣) أي يناقض

* مسألة *

وقوع ذي ترادف تحققا ثعلب وابن فارس لا مطلقا
والفخر لا الاسما التي تعود للشرع ثم الحد والمحدود
ونحو لفظ حسن مع بسن عن الترادف عريا في الاحسن
والحق ذا التابع يعطى تقويه والردف عن ردف بنى للتسويه
ان لم يكن تعبد باللفظ تم وخالف الرازي بمنع منه عم
وصاحب المنهاج^(١) والهندي معا فيما اذا من لعتين وقعا

* مسألة *

واقع المشترك البلغي لا وثلث والابهرى مسجلا
وتخص قوم بالقران المنعا وقيل والحديث أيضا جمعا
وقيل واجب وقيل ممتنع والفخر بل بين التقيضين منع

* مسألة *

اطلاقه في معنيه جازا معا يصح لغة مجازا
والشافعي والقاضي والمعتزل حقيقة رأوه زاد الاول^(٢)
وظاهر في ذين حيث عدما قرينة فليحملن عليهما
والباقي لاني جاء عنه محمل لكن عليهما احتياطا يحمل
قال أبو الحسين والغزالي يصح أن يراد في المقال

(١) منهاج الوصول في الاصول (٢) شافعي

لا تنة في لغة وقيل بل في النفي لا الاثبات جازا العمل
 وجمع هذا باعتبار معنيه اكثرهم ان ساغ مبنى عليه
 وفي المجاز والحقيقة الخلاف خلقا لما للباقلاني من خلاف
 ومن هنا نحو افعلوا الخير شمل ندبا وواجبا وقيل ذا مجل
 وقيل للقدر الذي يجوز ان يشتركا وهكذا المجازان

﴿مسئلة﴾

حقيقة لفظ بوضع أول مستعمل الى ثلاث فصل
 للغة عرفاء وشرع تنى ووقع الاولتان جزما
 قوم لغوا شرعية امكانها وابن القشير والقاضى بل وجدانها
 وقال قوم وقعت ذى مسجلا وفرقة نعم سوى الايمان لا
 للامدى توقف قد وقعا واختار وفقا للامامين معا
 ولفى الحاجبى والشيرازى وقوع فرعية الامتياز
 أى دون دينيته والشرعى ما^(١) لم يند سماه غير الشرعى
 وهو على المباح والمندوب يطلق قلت مثل ذى الوجوب
 مجاز اللفظ لدى انطلاقة ثانية فى الوضع عن علاقته
 فبان حتم الوضع قبل الحال وهو اتفاق دون الاستعمال
 وهو الذى اختير فليل مسجلا والمرضى نعم سوى المصدر لا
 وواقع ذا خلاف الاسناد معا الفارسي فطلقا قد منعا

والظاهرى في كتاب سنة
أوقبها أو جهلها أو كان ذا
وليس غالبا على اللغات قد
حيث الحقيقة عن الامكان
وهو والنقل خلاف الاصل
قيل فللاضمار فاقا حملا
بالشكل أو وصف بد أقديدى
أو غالبا لا نادرا والضد
كل لبعض لمسبب سبب
في الاشتقاق ثم الاستعداد
وتلحق الاسناد في المعروف
وافقت في ذا النقشوان وابنا
أما الامام الحرف مطلقا منع
وليس في الاعلام خلف الحجة
بصحة النفي المجاز يستبين
وفقد حتم الطرد والطريقة
يوقف على المسمى الذ تبع
ثم اشتراط السمع قالوا مصطفى

واعديل له لثقل الحقيقة
بلاغة أو شهرة أو غير ذا
شد فتي جني ولا لمعتمد
خلت خلاف مذهب النعمان
وفوق الاشتراك عند الحمل
ومنها التخصيص فيه أولا
أو باعتبار ما يؤل قطعا
مرارا النقصان ثم الزيد
عكسهما تعلق بذى نسب
قلت وفي الحروف قرب بادي
وجاء في الافعال والحروف
عبد السلام قلت وهو الاسنا
والفعل والمشتق الا بالتبع
فيما للمح صفة توجه
ويتبادر السوى لولا القرين
في جمعه مخالف الحقيقة
لزوم قيد وضعه للممتنع
في نوعه والامدى توقفا

لفظ سوى الاعلام فاه العرب به بوضع غيرهم معرب
وليس في القرآن وفقى المعظم وابن جرير والامام الاعظم
(مسئلة)

اللفظ ذو حقيقة أو ذو مجاز أو باعتبارين كلا الوصفين جاز
وقبل الاستعمال منتف كلاً ذين على عرف المخاطب احتملا
ففي خطاب الشرع معنى شرعي لان هذا عرفه والمرعى
من بعد عرف ثم اللغوى فى المثلث الشرعى قالا المجمل
والنفي ذاك اللغوى ذا يحمل حقيقة بالضد ثالث الرضى
وفى مجاز راجح تعارض يمكن كونه مراداً من خطاب
لكن مجازاً لا يدل أنه مراده الخطاب ببقية
على حقيقة له خلفاً لما لمذهب الكرخى والبصرى اتقى

(مسئلة)

كناية لفظ قد استعمال فى معناه والمراد لازم وفى
فهى حقيقة فان لم يرد معناه بل قالا بلزوم قد
عن لازم فهو مجاز ثم حد تعريض المعمل فى معناه قد
لوح بالغير وبالحقيقة يسمى الذى يكون ذو طريقه

(الحروف)

إذن يقول سيديوه للجواب مع الجزاء والشلو بين أجب

بداءاً الفارسي غالباً
 أو قسمت للشك للتخيير
 وقربت كذا الحريري ادعى
 أي حرف تفسير ندامن يبعد
 وإن تشدد فسمي مستفهما
 ونعتاً أو حالاً على الكمال دل
 إذا اسم ماض ظرفاً أو مفعولاً
 مضافاً اسم زمن له وضع
 معطلاً حرفاً وقيل ظرفاً
 إذا الفجا حرف وفاق السالك
 زنجشري الزجاج بل ظرف زمان
 ظرفاً للاستقبال جا والشرط جر
 الباء للاتصاق جا للتعديه
 وسبب وبدل مقابله
 وجاء مع وعن وفي وكعلى
 كذاها التبويض وفق الاصمعي
 بل حرف عطف والاضراب عرض
 يدي سمي كغير أو من أجل
 على الصحيح فيهما وبأدي
 إن جاء شرطاً زائداً وسالماً
 كالواو بل أي وللتخيير
 كليت شعري سلماً أو ودعاً
 أو من توسط دنا تردّد
 به وشرطاً فما وموصولاً كما
 ووصلة إلى ندا ما فيه أل
 به منه كذا أتى بديلاً
 والمستقبل وقت في الاصح
 مفاجئاً وفاق عمرو يافى
 في مذهب الاخفش وابن مالك
 مبردمع ابن عصفور مكان
 أي غالباً للحال والماضي ندر
 والاستهانة كباء التسميه
 وقسم وأكدوا بالناقله
 وعلة وغاية مثل الى
 والفارسي وابن مالك وعي
 ابطلاً أو تحوُّلاً الى بغرض
 ثم لعطف شركة ومهل
 قبله ذالها بالخلف للعبادي

حتى انتهاء غالبا وعمله
 رب لتكثير وتقليل ولم
 على الاصح انها اسم تلقى
 يفيد الاستعلاء ومعنى مع وعن
 وجاء تقيلا وزيدا أما
 فالعطف ترتيبه يبدى معقبا
 في جاء للظرف وللمصاحبه
 مؤ كذا موافقا معنى على
 كي حرف تعليل ومثل أن وفا
 كل سمي يفيد الاستغراق في
 أعنى بذا المعرف المجموع مع
 اللام للتعليل واستحقاق او
 ولاختصاص قسم عقبى عجب
 وأكدت وبلغت ومثل في
 لولا اقتضى في اسمية ان امتنع
 وفي المضارعة تخصيص حجا
 لوحرف شرط في المضى وقد يقع
 عند وقوع غيره والذي شاع
 لمحض ربط الشلو بين نفى

وجاء يستثنى به في قله
 تخص واحدة خلاف من زعم
 مرادفا فوق وشاعت حرفا
 وفي ومن والبا ولكن فيه عن
 علا الفتى يعلو ففعل حتما
 بحسب الحال ويبدى سببا
 تعليل التعويض والمناسبه
 وفاو باء وكذا معنى الى
 كجد لكي تعد من أهل الوفا
 أفراد ما نكر والمعرف
 أجزاء مفرد معرف يقع
 ملك وتمليك وشبهه رأوا
 تعدية توكيد سلب ما سلب
 من عن الى عند على بعد تنفى
 جوابه لكون شرطه وقع
 والماضى توبيخا وما للتنفى جا
 مستقبلا عمر ولما كان يقع
 بغيره حرف امتناع لامتناع
 ومصطفى الشيخ الامام مصطفى

ان اقتضى امتناع ما وليه وكونه مستلزما تاليه
 ثم احتم انتفاء تال لامما ان لم يكن ما يخلف المقدما
 مثاله لو كان فيهما الى فسدتا وان سوى يخلف فلا
 كقولنا لشبح لو جملا كان لكان حيوانا مثلا
 وحيث لم أثبت الاولى كالاثر لو لم يخف سم أو مساو كالخبر
 لو لم تكن ربيبة ما حلت او أدون في المثال ضمن الاصل لو
 اخوة النسب تلتقى لما حلت لما من الرضاع حرما
 قلت صواب ذا المثال عكسه لانه لو لم يخف لم نفسه
 ولتمن ولتقليل أني
 لن حرف نفي نصب استقبال مؤكدا وأبدا نفي المثال
 خلفا لمن زعمه وللدعا وفق ابن عصفور ففيه ذا ادعا
 ما اسمية حرفية خذ أولى نكرة قد وصفت موصولا
 تعجب استفهم وشرطا آتية وقتية وغيرها والثانية
 كذا انقسام مصدرية كما قد جئت أجزيه بما قد انما
 بعمل وبسواه تنفي زادت بكف وبغير كف
 من لا بتداء غالبا وبدل بعض بها أيضا وبين عال
 والفصل تنصيص العموم كالى والبا وعن وفي وعند وعلى
 من الذى بالفتح اسم قد وفت شرطية نكرة قد وصفت
 موصولة وأفهم أبو على نكرة تمت وليس بجلى

هل حرف تصديق لا يجاب فلا تصورا وما له انفي تلا
 الواو تعطى مطلق الجمعيه وقيل بالترتيب والمعيه
 الامر نفس لفظه حقيقه في الصيغة المخصوصة الطريقة
 لا الفعل قيل في المحل المشترك وقيل بين الاولين مشترك
 وقيل بين الاولين والصفه والشان والشئ وحد معرفه
 هو اقتضاء فعل غير كف عليه دل غير نحو كف
 فقد علو مع الاستعلاء اغفر وقيل بل كلاهما فيه اعتبار
 وأهل الاعتزال والسمعاني اعتبروا الاول دون الثاني
 كذا فتي الصباغ والشيرازي وعكس البصري ذا والرازي
 والآمدى مع فتي الحاجب عن أبي علي وابنه اعتبار أن
 يراد باللفظ دلالة الطلب وطلب ثم بديهي النسب
 والامر عندنا سوى الاراده خلفا لما المعتزلي اراده

﴿مسئلة﴾

اختلف القائل بالنفس هل للامر لفظ خصه الشيخ حظل
 فقيل للوقف وقيل الاشتراك والخلف في صيغة افعل كدراك
 جا للوجوب الندب تهديد معا اباحة ارشاد الاذن الدعاء
 تسخير تأديب امتنان انذار قصد امثال لاهانة اختصار
 تعويض التعجب الاخبار تكذيب المشورة اعتبار
 تعجيز التمني والاكرام تكوين التسوية الانعام

حقيقة في الأول الجدل اعتقد
 وقيل ثان ما نريد المشترك
 وفيهما القاضي مع الغزالي
 وقيل فيهما وفي الاباحه
 وعابد الجبار الاعتزالي
 والابهرى الحتم أمر الرب
 وقيل بين الخمسة الأمام
 وقل وفاق ابن الجويني وأبي
 ذي الجزم في اللغة ثم ان حصل
 هل قبل بحث واجب ان يُعتقد
 فان تلا الحظر الامام أولمَح
 قال أبو الطيب والشيرازي
 قلت عليه الجزم للوجوب فا^(١)
 والنهي من بعد الوجوب المعظم
 قبل مبيح قيل للوجوب كف
 لغة شرعاً حجبى خلف ورد
 بينهما وقيل ذا وذا اشترك
 والآمدى وقفوا عن تالى
 وقيل في التهديد والثلاثة
 موضوعة لقصد الامتثال
 أمر النبي مبتدأ للندب
 وقيل بين الخمسة الأحكام
 حامد ذا حقيقة في الطلب
 بها من الشارع أوجب العمل
 منه الوجوب خلف عام قد ورد
 من بعد الاستئذان فالفعل يُبيح
 والسمعى والامام الرازى
 وابن الجويني منه قد توقفا
 حظار وقيل بل بكره يحكم
 عن سابق وابن الجويني وقف

﴿مسئلة﴾

الأمر جا لطلب الماهية ليس لتكرار مولا للمرة
 والمرة أنسب لضرورة امتثال وقيل مدلوله الاستاذ قال

والقزويني التكرار يعطى مطلقاً وقيل ان كان بشرط علقاً
أو صفة وقيل بالتوقف قلت فقل جا لواحد خفي
وقيل بل مشترك فيوقف الى قرينة لعرف تصرف
قل معلقاً بغير الشرط كذا ولا للفور خلف رهط
قل لفور أو لعزم قيل بل مشترك أي بين فور ومهل
قلت وقيل بل واحد جهل توقف ومن يبادر تمتثل
خلفا لمن منه ومن وقف قلت اتفاقا بامثال اتصف

﴿مسئلة﴾

الأمر الأول يقول الرازي وعابد الجبار والشيرازي
يستلزم القضا وقال الاكثر بل للقضا بأمر جديد يحضر
قلت آبا بكر عني وقد روي في الشيرازي وفاقه للاكثر
نعم الأصح أن الاتيان بما يؤمر للاجزاء فيه استلزماً
وأن مر بالضرب مابه أمر وان أمراً بلفظ ذا وعمر
يدخله وان مأموراً قبل نيابة الا لما منع عقل

﴿مسئلة﴾

الشيخ والقاضي الأمر النفسي بواحد معين معين للحسين
نهى يرى عن ضده الوجودي فقم يري فيها عن القعود
والقاضي عنه انه تضمنه والامدى كالامام استحسنة
وعابد الجبار مع أبي الحسين والحجة اقتنى امام الحرمين

فصرّحاً بلا ولا قوم نعم لكن في أمر بإيجاب حكم
لفظيه لأعينه قطعاً ولا ضمنه على الأصح مُسْجَلاً
والنهي قيل فيه بالضدّ أمر قطعاً وقيل بالخلاف اللّذِمَرّ
قلت وقيل لا فلا خلف كما به ففي الحاجب نقلاً جزماً

﴿مسئلة﴾

أمران غير متعاقبين أو	بمتخالفين غير أن رأوا
وان تعاقبا بها تماثلاً	وما أتى تكرار ما الأمر جلا
ولم يكن عطفاً فليل بهما	يعمل قلت ذا أجلّ منهما
وقيل تأكيد وقيل يوقف	والارجح التأسيس فيما يعطف
وقيل تأكيد فان ذا شرفاً	بالعادِ قدّمه والآ فقفا
قلت الصواب الجزم بالتأسيس في	عطف اذا رُجحان ضدّ يلتقي
فان أبى التكرار فيما سبقاً	فالان تأكيد وفاقاً مطلقاً
والنهي حدّ باقتضاء كف	عن فعل شيء لا بنحو كف
صيعته أتت بجُرمة معاً	كراهة ارشاد والياس الدعا
ويقتضى الدوام ما لم يلتقى	قيد عداه وقيل مطلقاً
بيان عاقبه مع احتقار	قلت وللهديد والاخبار
ارادة امثال التأمين	تذكير الالهانة التطمين
وفي ارادة وفي التحريم ما	بيانه في الامر قد تقدما
وقد يرى عن واحد وعن عدد	جمعا وفرقا وجميعاً انعقد

مثل مخير الحرام التفرقة ما بين نعليه الزنا مع سرقه
مطلق نهى الحظر للفساد فَا ونهى تنزيه كذا في المصطفى
شرعا وقيل لغة وقبلا يقوم معناه له دليلا
فما عدا المعاملات مطلقا وفي معاملات ان تحققت
قال فتي عبد السلام واحتمل أيضا رجوعه إلى أمر دخل
أو لازم وفاق ما الجبل ضبط والفخر والحجة في الشك فقط
فان لخارج كذا التطهر بالغصب لم يفده عند الاكثر
وقال أحمد يفيد مُسَجَلًا ولفظه حقيقة وان خلا
عن الفساد لدليل لحقا والحنفي لا يفيد مطلقا
بل الذي بعينه النهى قضى ما شرع الفساد فيه عرضا
قال ومنه لوصفه بفي يفيد صحة وقيل ان نفي
عنه القبول صحح وقيل بل نفي القبول عنه للفساد دل
قلت اذ ان ينف للعصيان فالأول الاقوى والا الثاني
ونفي الاجزا يشبه نفي المعاد الى القبول قيل أولى بالفساد

(العام)

العام لفظ جاء للصالح له مستغرق من غير حصر دخله
ثم الصحيح ان تحته دخل نادرة وغير مقصود أهل
وان هذا بالمجاز قد يلم وهو اتفاقا من عوارض الكلم
قيل ومن عوارض المعاني وقيل ذا في الداخل الاذهان

يقال للمعنى أعم واللفظ عام مدلوله كلية أعنى يرام
 بالحكم فيه كل فرد ناسقه في السلب والاثبات بالمطابقة
 وليس كليا ولا كلا عرض دلالة له على أصل الغرض
 كما عزي للشافعي قطعيه قلت ولا خلف بذى القضييه
 وكل فرد خاصة ظنيه وذا لنا وقيل بل قطعيه
 أكثر من للحنفية انتهى عموم أشخاص يراه استلزما
 عموم أحوال وأزمان بقاع ومذهب الشيخ الامام ذا مراعاة

﴿مسئلة﴾

كل مع الذى التى أى وما ومن متى وأين ثم حينما
 ونحوها تعم فى المنصوص حقيقة وقيل للخصوص
 وقيل شركة وقيل توقف جمع بأل اضافة معرف
 بعم ما لم يك عهد حقا بالخلف لابن أبى على مطلقا
 ولابن أبى محمد اذا احتمل عهد محل مفرد كذا جعل
 والفخر لا مطلق الغزالي كشيخه لا ما من التأخالى
 واحده زاد وقد تميزا بوحدة فما عموم أحرازا
 قلت المضاف عم كالحلى كاعط مالى ولد المالى
 نكرة فى النفى للعموم بالوضع جا وقيل بالازوم
 وذا لدى الشيخ الامام بصطفي قلت ومنسوب لحزب الحنفى
 تفيده نصا متى تنفى بلا تبرئة كقول لا حول ولا

قلت كذا ان حزت للنفيه
أو نفيها مثل غريب مطبق
كلفظ شيء ظاهر فيما عدا
قلت وفي معرض الامتنان
وقد يعم اللفظ عرفاً مثلاً
كأن يرتب على وصف يقوم
ثم الأصح انّ جمعا منكرًا
جمع ثلاث لاثنًا وجزا
تعميم عام عم مدحاً ثم ذم
ونال يعم مطلقاً وعم
ولا أكلت في القوى قبل وان
لا المقتضى ولا الذي قد عطفنا
قلت عبارة الكثير ان يفي
ومثبت الفعل ونحو في السفر
معلقاً بعلة لفظاً نعم
وانه الترك الاستفصال
وان نحو أيها النبي لا
وان نحو أيها الناس شمل
ناله التفصيل ثم انه

بمن كان يوجد من حرفيه
أو بالقليل والكثير يصدق
هذا كلاً ذو باطل مُساعداً
والشرط كاعف ان أذاك جاني
حرمت امهاتكم أو عقلاً
حكم والاستثناء معيار العموم
ليس بعامة ثم ان اندراً
اطلاقه في واحد مجازاً
ان لم يُعارض عام آخر ثم
شبيه لا يستويان في الأثم
اكت قلت ان هذا لم يهن
على الذي عمومهُ قد عرفنا
مفيد تخصيص خلاف الحقيق
قد كان يجمع ولا الذي حضر
عم قياساً خلف من ذاك زعم
نزل ما العموم في المقال
يشمل أمة النبي مُسجلاً
نبينا وان بقل قد اتصل
يعم عبداً كافراً وانه

لا يتناول سوى الموجود بدون من يعقب في الوجود
وأن من حين تفي شرطه تناول الأثاث في القضية
وأن جمعا كالثنى سائرا لا تدخل الأثاث فيه ظاهرا
فإنما الخطاب للواحد ما بعده قيل عادة قد عمما
وأنه خطاب ذكر سنة أهل الكتاب ماسرى للأمة
وأنه مخاطب داخل في ضمن عموم من خطابه في
أن كان سيق خبرا لا أمرا قلت كذا الأمر كما قد مر
وأن جمعا لاسم جنس حرا بمن كمن أموالهم إذ يقرأ
من بعد خذ يقضى بأن يستغرقا أنواعها والآمدى تعوقا

(التخصيص)

قصر الذي يعمُّ مما شمله في بعضه التخصيص والتقابل له
حكم يكون ثابتا لدى عدد والحق أنه يجوز للأحد
أن لم يكن أتى بلفظ جمع وإن يكن فلا قل الجمع
وقيل مطلقا ومنع المطلق شدَّ وقيل المنع إلا أن اتى
ما ليس محصورا وقيل إلا أن يبق منه ما يدانى الاصلاح
والعام ذو خص مراد حتما عمومته تناولا لا حكما
وما به الخصوص يُعنى لم يرد كلى استعمال في جزء فقد
لاجل ذا كان مجازا قطعاً والأول الاشبه فيه يُرعى
وفاق ما الشيخ الامام ينتخب والفقها حقيقة قلت نسب

للشافعي والجلّ ممن يقتني به وقال الراز أعني الحنفى
 ان كان باق غير محصور عقل قوم اذا خص بما لا يستقل
 أبو المعالي ذا حقيقة مجاز ان باعتبارين هما اللفظ حاز
 تناولاً مع اقتصار ضيقاً والا كثرون بل مجاز مطلقاً
 وقيل ان يُنتهَن منه نصّاً وقيل ان بغير لفظ خصّاً

﴿المخصص﴾

الجلّ حجة مخصصة رأى وقيل إن عنه العموم أنبا
 وقيل حيث بعينٍ وضح تخصيصه قلت وذا هو الاصح
 وقيل في مخصصٍ بمنفصل قلت صوابه هنا بمنصل
 وقيل في أقل جمع حقّاً وقيل غير حجة ذا مطلقاً
 قلت وذا الخلف الذى قد حازا أما الذى يعدّه حقيقة
 ويَتَمَسَّكُ بذى العموم فى حياة طه قبل بحث المقتنى
 عن المخصص كذا بعد الوفا خلفا لما نبجل سريج اصطفى
 ثم كفى فى البحث ظن العدم خلفا لما للباقلانى ينتمى
 قلت عن الحجة جا تَوَسَّطَ فقال إنما الذى يُشترط
 هنا اعتقاد جازم وتسكن بالاتقاء النفس وهو أحسن

﴿المخصص﴾

تسمان ما خص قسم متصل وهو الى خمسة أقسام يصل

البدء الاستثنا وذا أن يخرججا
بنحو الآ من يكون قد جلا
بحسب العادة حتما وصلا
وقيل عام قيل بل أتى الأبد
وعن عطا وحسن في المجلس
وقيل ما لم ينتقل الى كلام
وقيل بل كلام ربنا وسمع
ثالثها ذا متواطى ما قفنا
قلت ومطويه ليس استثنا
ثم الاصح وفق نجل الحاجب
بعشرة إلا ثلاثا العشر
ثم ثلاث أخرجت فأسندنا
قيل له ذكرنا وقال الاكثر
وبالقلاني قال معنى ذين
مركب ومفرد وقد لفا
قيل كذا الا اكثر قيل والسوا
وقيل لم يستثن عقد من عدد
وهو من المنفى اثباتا يفي
وذات تعداد اذا تعاطفت

ما كان في طي الكلام مدرجا
أصل التكلم وقيل مستجلا
عن ابن عباس لشهر فصلا
وابن جبير ثلث عام الأمد
مجاهد لستين ينسى
وقيل ان كان نواه في الكلام
جوازه فحسب أما المنقطع
مشترك خامسها قد وقفنا
هو مجاز فيه وهو الأسنى
أن مراد الغير من مخاطب
أى باعتبار عدة أفراد حصر
للباقى تقديرا وكان مسندا
سبع والآ للمراد تظهر
قد جاء وضما بازاء اسمين
مستغرق خلف شذوذا سوغا
وقيل ان صراحة عددا حوى
وقيل مطلقا فأول ما ورد
وعكسه خلفا لرأى الخنفي
فهى على الاول قد ترادفت

والكل اذ لا عطف كلاً علقه
 في جمل تعاطفت ذا يرجع
 وقيل إن سيق الجميع لغرض
 والفخر كالنعمان قال ما سلك
 وقيل يوقف وأما ما التحق
 أما القرآن بين جملتين في
 في غيره وللنساوي المزي
 والشرط ثانيها وذافي العرف ما
 وما وجوده وجوداً عدا
 وهو كالاستثنا اتصالاً وأحق
 وجائز على الوفاق أن يرد
 الا وفاق من في الاستثنا منع
 عودا وان أتت فان توسطت
 قلت الذي يقوى اختصاص السابقة
 ما لم ير المعمول فيما لحقا
 والرابع الغاية كالاستثنا جرى
 بعد عموم لو أداء الربط
 أما كحتى مطلع الفجر فذا
 جب الاصابع من الاولى الى
 بما تلا ما لم يكن مستقرة
 للكل تفريقاً وقيل يجمع
 وقيل إن بالواو عطفها عرض
 سوى الاخيرة وقيل مشترك
 بفردات فهو بالكل أحق
 لفظ بحكم بالتساوي لا بني
 مثل أبي يوسف منه يجتنى
 عدمه العدم منه لزما
 بحسب الذات نرى مستلزما
 بالعود للكل على القول الاحق
 قد أخرج الا كثر قلت لم يرد
 والثالث الصفة كالاستثنا وقع
 فالمصطفى اختصاصها بما تلت
 لجل بالجملة الملاصقة
 ضمير معمول لما قد سبقا
 في العود والمراد غاية ترى
 بها لعمها كحتى يعطو
 أنى لتحقيق العموم وكذا
 ابهامه الخامس "عد" بدلا

بعض. وذا الاكثر عنه أضربا
 والثاني من قسميه رب الفصل
 خلف شدوذوا بن ادريس منع
 وفي الاصح خص قرآن بما
 وهو بما تواترت قلت بلا
 وجاز تخصيص الكتاب الاعظم
 ثالثا ان ذا بقاطع جرى
 ومذهب الكرخي ان بما انفصل
 قلت وفي تخصيص ذا لذات
 وبالقياس. والامام ذا نفى
 قلت ففى سريح القائل ذا
 عيسى اذا لم يك قبل طارقا
 قوم اذا لم يك أصله وجد
 كرخيهم اذا لا بدى انفصال
 قلت وقطعى القياس ثبتا
 كذا دليل للخطاب قد وفا
 وان يقر فى الاصح قلت فى
 فى عطف أفراد الذى عم على
 بعض ومذهب الذى روى وان
 ولهم الشيخ الامام صوباً
 يجوز تخصيص بحس عقل
 الاسم والخلف الى اللفظ رجع
 منه وسنة بكل منهما
 خلف اذا قولية ذى يجتلى
 بخبر الواحد عند المعظم
 تخصيصه قبل وعكسه أرى
 خص وللقاضى توقف حصل
 تواتر هذا الخلاف يأتى
 أى مطلقاً أبو على ذا خفا
 أبو على كالامام نبذا
 مخصص غير القياس مطلقاً
 مخصصاً من العموم المنعقد
 خص توقف أبو المعالي
 مخصصاً جزماً وبالفحوى أنى
 على الاصح ثم فعل المصطفى
 عمل أمة النبي ثم اصطفى
 ما خص أو رجوع مضمراً الى
 كان صحابياً وذ كر البعض من

أفراد ما عمو لا يخصص قلت وقد يافى هذا مخصص
 بأن يرى المفهوم منه يعتمد وأن عادة بترك ما يعد
 من جملة الأمور تخصيص متى أقرها النبي أو الإجماع تا
 وأن ذا العموم لن يقتصر على الذي اعتيد ولا الذي ورأ
 بل ينتهي لأجله ما قد مضى من عادة وأن نحو قد قضى
 للجار بالشفعة لم يعم وفاق ما للأكثرين ينتهى

(مسئلة)

يقفو جواب عدم استقلالاً عموماً أو خصوصاً السؤال
 والمستقل فالأخص جازان أمكن أن يعرف منه المستكن
 وما يساوى واضح والاكثر قلت ومنه الشافعى يعتبر
 فى عام على خصوص سبب جاء العموم لأخصوص السبب
 فان قرينة لتعميم نصب فذاك أخرى ثم صورة السبب
 قطعية الدخول عند الاكثر فلا تخص باجتهاد النظر
 ظنية الشيخ الامام ذى اعتقد يقرب منها قال خاص قد ورد
 فى رسم آيات القران صاحبه تال حوى العموم المناسبه

(مسئلة)

الخاص ان عن عمل تربصاً نسخ ماعم والآ خصصاً
 وقيل ان تقارنا تعارضاً فى قدره كالنص خصصاً عارضاً

أبو المعالي مع حزب الحنفى العالم ذو التأخير ناسخاً بنى
والوقف عند الجهل اذ كل سقط وان يرى العموم من وجه فقط
فليطلب الترجيح كما ينصر والحنفى نسخ المؤخر
* المطلق والمقيد *

مطلقنا هو الذي دل على ماهية من غير قيد دخلا
والآمدى والحاجبى زعماء لوحدة شاعت أنى توهاه
* نكرة فامرنا بمطلق ماهية قالا بجزئى لى
وليس شيئاً قيل بل بكل جزئى وقيل الاذن فيه يجلى
قلت وفيما صاحب الاصل ذكر من اعتراضه عليهما نظر
اذ مورد الامرين لفظ النكرة واذان ينكران ماذا اعتبره

* مسألة *

هذان كالعام وضده وزد أنهما حكمهما ان يتعد
وموجب وأثبتا وقد حصل مؤخر اذوالقيد عن وقت العمل
* بمطلق فناسخ والآ أوجب لمطلق عليه حملاً
وقيل هذا ناسخ حيث تلا قيل على المطلق ضد حملاً
فى نفي ذين من مفهوم أقام قيده به وذى خاص وعام
وحيث ذا أمر وذا نهى وقى قيد بضد صفة ما اطلقاً
وأن يكونا مختلفا فى الموجب عند أبى حنيفة الحمل أبى
وقيل يحمل هنا لفظاً فقد والشافعى بل قياساً قلت قد

صحيح هذا الآمدى والاكثر
 ومنهم الامام وهو اظهر
 وفي اتحاد موجب مع اختلاف
 حكمها نزل على هذا الخلاف
 قلت وفي اختلاف ذين حكما
 وموجبا لاحمل يلغى جزما
 قيدين قدتنا فيا المطاق صد
 ان لم يكن أولى قياسا بالأحد
 ﴿الظاهر والمؤول﴾

الظاهر المعطى دلالة تظن
 فان لما دل فصحيح اولما
 تأويله حمل على مرجوح ظن
 ظن دليلا بفساده احكاما
 أولا لشيء لمب ان يسما
 مما نأى تأويل أمسك أربعا
 على ابتدئ ستين مسكينا على
 ستين مدّا ايما انثى خلا
 نكاحها عن الولي على اللقي
 في صغر أ ورق أو كتابة
 ولا صيام للذي ما بيتا
 على القضا والنذر جاء مثبتا
 ذكاة مجتن ذكاة أمه
 بأنه التشبيه معنى نظمه
 على بيان مصرف قد أبهما
 فالصدقات تلو لفظ انما
 على الاصول والفروع لاسوى
 وقول من ذارحم ملك حوى
 الى الحديد وبلال يشفع
 وسارق البيضة حين رجعوا
 شفعنا لما ابن مكتوم فعل
 أذانه على اذانه جعل

﴿المجمل﴾

المجمل الذى آتى وما اتضح
 دلالة وليس منه فى الاصح
 آية سرقة ونحو حرمت
 عليكم امهاتكم اذ عمت

كذا المسحوا بروسكم ولا نكاح
 رُفِعَ عن أُمِّي الخطأ فتي
 وإنما الاجمال في كالقرء
 وقول أو بمعنى كذا إلا ما
 والراسخون والحديث المتبع
 زيد طيب ماهر الثلاثة
 وسنقر على الاصح والقوى
 وقد مضى فان يكن قد أعوزا
 أو للمسمى اللغوي أو مجمل
 واختير أن اللفظ ذو يستعمل
 لمعنيين ليس ذاك الأول
 وإن يكن أحد ذين معمالا
 به ولا آخر وفقا حصلا

﴿البيان﴾

اخراج ما في حيز الاشكال
 ولم يجب بالاتفاق الا
 جوازه فعلا وأن ما يظن
 مقدما وإن جهلنا العين من
 يختلفنا كأن طوافين ابتكر
 فالقول ثم فعله ندبا جرى
 الى الجلا بيان ذى الاجمال
 لمن أريد فهمه والاعلى
 يبين المعلوم من هذا وإن
 قول وفعل المبين وإن
 من بعد حج وبواحد أمر
 أو واجبا قدّم أو تأخرا

قال أبو الحسين بل ما سبقا مبين مثل الالذين اتفقا

﴿مسئلة﴾

فان يجوز للوقت جاز ووقع	تأخير ذا عن وقت فعل لم يقع
بين ظاهرا معه أم عندما	عند الجماهير سواء كان ما
وهو الذي جاء بظاهر جلي	ثالثها المنع لغير المجمال
يجوز في الذي بظاهر علا	رابعها تأخير الاجمالي لا
خامسها في غير نسخ امتنع	لا ذي اشتراك أو تواط فيقع
تأخير نسخ سادس الخلاف	وقيل جاز باتفاق وافي
قلت القران الفخر ذا اخراجه	تأخير تبليغ لوقت الحاجة
فانه يجوز ألا يعلم	من خلفهم والفور فيه حتما
لذا ولا بانه مخصص	من في الوجود ان ذا المخصص
خلاف في الجواز فيما عقلا	وقيل المخصص السمي ولا

﴿النسخ﴾

في النسخ واختار رفع حكم شرعي	تردد بين بيان رفع
نسخ وقول الفخران من سقط	جا بخطاب ليس بالعقل انضبط
مزيف ولا باجماع طعي	رجلاه ينسخ بالحجا غسلاهما
لنسخ وجاز فيما يحسن	نعم مخالفتهم تضمن
والحكم والواحد منهما فقط	نسخ لبعض الذكر ان نظم سقط
والنسخ بالقرآن للقرآن	والفعل قبل زمن الامكان

وسنة وهو بها أيضا رُفِعَ
والحق لم يقع بغير ما أتى
يقع بسنة بقرآن يؤم
عاضدة تبدى توافقهما
نالتها متى يكن جلّيا
وعلة نصت وجاز في العلى
وشرط ناسخ قياس بجلى
وفق الامام وخلاف الامدى
كعكسها على القوى والنسخ به
مستلزم في النسخ قلت انّ تى
فهو مع التكرار فيها ناقضا
وجائز أن تنسخ المخالفه
لا الاصل دونها على الاقوى ولا
ولو بصيغة قضاء أو خبر
كابدا صوموا صياما حتما
كالصوم فرض مستمرا بدا
ونسخ اخبار بإيجاب خبر
وقيل جاز ان يكن مستقبلا
والنسخ بالاثقل أو بلا بدل

وقيل بالاحاد نسخه منع
تواترا قال ابن ادريس متى
أو ذى بقرآن فلا سنة ضم
وجاز بالقياس فى قول سما
رابعها إن عاصر النبيا
نسخ القياس فى زمان الرسل
ان جاقياسا أن يكون أجلى
ونسخ فحوى دون أصل الواردى
والجل كل قاصد لصاحبه
عين التى قبيل الاولى مرت
ترجيحه الماضى فقال المرتضى
ولو بدون أصلها ذا الفه
نسخ بها ونسخ الانشا مسجلا
أو قيد تأييد ونحوه حضر
كذا خلافا لفتى الحاجب ما
اذا بهذا اللفظ الانشا قصدا
تقيضه لانسخ مدلول الخبر
قلت وبعض قد أجاز مسجلا
لكن وفاق الشافعى ذاما حصل

﴿مسئلة﴾

رأى وقوع النسخ كل مسلم
 فقل خلف فلفظ يدلى
 يزول حكم فرعـه وكلا
 ومنع الحجة نسخا قد شمل
 وجوب معرفة ربنا منع
 وقيل تبليغ النبي نسخا اتي
 وقيل تثبت بمعنى تشتغل
 اما زيادة على نص يفي
 مثاره هل رفعت ثم الى
 اعنى من الاقوال مع ما ينسأ
 خلاف نقص بزوال الخلف من
 قلت الوفاق أن نسخـه وقع
 وذلك تخصيص را أبو مسلم
 واختير أن عند نسخ الأصل
 شرعى يرى للانتساخ أهلا
 كل التكليف ومن لنا اعتزل
 نسخا وبالإجماع هذا ما وقع
 اختير أن فى حقنا ما ثبتا
 ذمتنا أى لا بمعنى تمتثل
 ليست بنسخ خلف رأى الخفى
 ذا المأخذ العود بما قد فصلا
 من الفروع ثم كاللذ عينا
 عبادة أو شرطها الذى زكن
 وانما الخلاف هل لها رفع

﴿خاتمة﴾

تعين الناسخ ان بعد طرا
 اجماع أو قول النبي ذا رافع
 أو نصه على خلاف الأول
 ولم يؤثر ان يوافق أحد
 أو وضع احدى الآيتين من ورا
 وطرق علم أنه تأخرا
 أو بعد أو كنت نهيت واقع
 أو قول راو وذا لهذا قد ولى
 نصي الاصل كونه بعد ورد
 فى الرسم والراوى هدها أخرا

وقوله ذا ناسخ لا الناسخ خلفا لما عن زاعمها راسخ

﴿الكتاب الثاني في السنة﴾

السنة أقوال وأفعال النبي	والانبياء عصموا . مما أبي
لا يفعالونه كبيرة ولا	صغيرة عمدا وسهوا مسجلا
وفق عياض نمت الشهرستى	ثم الامام الشيخ واسفرائنى
فيستجبل أن يقر الهادى	شخصا من الناس على فساد
مكوته ولو سوى مستبشر	بالفعل مطلقا وقيل لا حرى
بغريه انكار وقيل ماعدا	ذا الكفر أى ولو منافقا عدا
وقيل الا معلنا للباطل	دل على جوازه للفاعل
كذا لغيره خلاف القاضى	وفعله انف خطرة للماضى
وكرهه اندرة وما راوا	جيلة أو لبيان جاء أو
مخصّصا به فواضح وفي	ما بين شرع وجبلى خنى
كالجج راكبا تردّد وما	سواه ان مقصده قد علما
فثله لامة على الاصح	بالنص أو تسوية مما وضع
يعلم أو كان بيانا قد جلا	أو امثالا للذى دل على
وجوب أو نذب أو الاباحة	خص الوجوب قائم الامارة
مثل الصلاة بالأذنين تقع	وكونه لولا وجوبه امتنع
والندب قصد قرينة تجردا	وذا فشا وان جهلنا المقصدا
فلا وجوب قيل للندب ينى	قيل الاباحة وقيل بل قف

في كلها والاوليين مُسجلاً وفيهما ان قصدُ قرينة جلاً
والقول والفعل اذا تعارضاه مع مقتضى تكرير ما القول يقتضي
فان به خص انسجن بما قفا فان جهلت الثالث الاقوى قفا
فان بنا فلا تعارضن انجلا فيه وفيما نسخ ثان اولاً
اذا دليل دلتنا على اثنا فان يكن تاريخ ذين التبا
فالثالث الاصح بالقول العمل وان لنا وللبي قد شمل
يقدم الفعل أو القول أحق له واللازمة مثل ما سبق
لا ان يكن رب الشمول ظهرا في حقه فالفعل تخصيص جرى

✽ الكلام في الاخبار ✽

مركب الاخبار إما مهمل ذالا كما الفخر يرى محصل
وليس بالاموضوع أو مستعمل واختير انه ابوضع يحصل
ثم الكلام ما حوى من الكلم مفيد اسناد لذاته ايم
وذو اعتزال قال في اللسان حقيقة والاشعري النفساني
طورا وذا اختير وطورا مشترك وبجئنا فيما اللسان قد سلك
ان طلباً وضعاً يفد بسم ما لذكر ماهية استفهاما
وما التحصيل لها أو كف عنها بأمر وينهى تلف
ولو من النظير أو ممن سهل وحيث لم فما أتى وما احتمال
صدقا وكذبا فهو تنبيه حضر وما احتمال احدهما هو الخبر
بالمنع من تعريفه بعض حكم كالعلم والوجود أيضا والعدم

وقد يقال ان الانشا ما يجي والخبر الذي خلاف ذاك ركب ولا يحول عنهما اذا انضبط وتقبل بالواسطة الجاحظ فا أولا طباق مع ذين خالطه وغيره الصدق مطابقة ما مطابق الخارج أولا والكذب والراغب الصدق لذي محض ارقى والكذب المحض الذي قد عدلما وما لفقد واحد فقط عرف والحكم بالنسبة مدلول الخبر هذا القرافي والا لم يرا ومورد الصدق وكذب ما حوى كالضرب في المسالم بن سالم من ثم قال مالك وبعضنا توكله تعطى فقط والاسنى

بلفظه مدلوله في الخارج
 أى ماله خارج صدق أو كذب
 مطابق لخارج أولا فقط
 مطابق مع اعتقاد وانتفا
 فالثان فيهما يعد واسطة
 حوى اعتقاد من به تكلم
 عدلما فالساذج الوسط نسب
 ما خارجا مع ركب عقد طابقا
 منه مطابقة كل منهما
 فيهما بجهتين متصف
 كانهن لا ثبوتها كما اعتبر
 شئ من الاخبار كذبا وافترا
 من نسبة ضمنها ليس سوا
 ضرب لا بنوة المسالم
 شهادة بواكل من يخصنا
 اعطاوها النسبة أيضا ضمننا

﴿مسئلة﴾

خبرنا اما بكذبه جزم
 أو نظرا وكذب كل انبا

كما خلافه ضرورة علم
 أوهم باطلا وتأويلا أبي

أو كان راويه الذي قد أما
وسبب الوضع افترا نسي غلط
بكذبه على الصحيح قطعا
بغير معجز أو التصديق
قد تقبوا عنه فلم يوجد لدى
وخبر الآحاد الدواعي ناهضة
أوصدقه كخبر الصادق مع
تواتر المعنى أو اللفظ وذا
من عدد تحيل عادة البشر
والعلم آية اجتماع ما شرط
وفق الصحابي وله القاضي جنح
في الخمسة القاضي عداه وقف
وقيل الاثنا عشر والعشرون
ثلاثمائة وبضعة عشر
هدى ولا ان لا يضمهم بلد
قال الامامان كما الكعبى جرى
بل قال ذا العلم ضروريا ارى
بأنه فيه توقف على
لا انه معتقر الى نظر
نمت ان عن درك حس أخبروا

نقص منه ما يزيل الوها
أو غيرها قلت الثلاثة فقط
خبر من رسالة قد ادعي
من صادق وما أولو التدقيق
رواته وبعض ما عن أحمد
به تواترا بخلاف الرافضة
بعض الذي يعزى لطله المتبع
نبا بما الحس له جا مأخذا
أن يتواطوا على كذب الخبر
له وما أربعة فيها ضبط
وما عليها زاد مطلقا صلح
أبو سعيد الاقل الضعف
وقيل الاربعون والسبعون
ثم الاصح ليس فيه يعتبر
وان علمه ضروريا بعد
بل نظري قلت الامام الفخر
والآخران النظري فسر
مقدمات حاصلات تجتلي
عقبيه والآمدى الوقف نظر
فهو والا فاعتبر ما اعتبروا

في كل دور والقوى الثالث أن
 متفق ولقراثن ألف
 فيحصل العلم لزيد لا عمر
 ليس دليل صدقه الثالث دل
 كذا بقاء خبر توفر
 خلاف زیدی وافتراق النبلا
 خلنا لفرقة فان المخبرا
 فلم يكذب واحد منهم ولا
 من طمع أو خوف أمر يحذر
 بسمع من النبي وما حصل
 وقيل ان كان لدنيا جلا
 مظنون صدق خبر الواحد ما
 بمستفيض وهو ما قد شاع عن
 واثنان أدناه وقيل الادنى
 علما له لكثرة العدد عن
 زادت على شروطه قد يختلف
 وأن الإجماع على وفق الخبر
 ان قبلوه مأخذا لما حصل
 على فساد دواعي تظهر
 ما بين محتج ومن تأولا
 في الجرم بالبادي لهم اذا جرى
 شئ على سكوتهم قد حملا
 صدق قطعا وكذا من يخبر
 شئ على تقريره الكذب حمل
 والمتأخرون ظنا مسجلا
 دون تواتر ومنه ما اتى
 أصل وقد يسمى بمشهور اذن
 ثلاثة قلت وقيل الاسنى

﴿ مسألة ﴾

بخبر الواحد ما العلم حصل
 والا كثرون أطلقوا لا أحمد
 ونجل فورك والاستاذ بلي
 الا اذا قرينة بها اتصل
 بلي اذا الخبر عدلا يوجد
 بالمستفيض النظري حصلا

﴿ مسألة ﴾

يجب أن يعمل في الفتوى وفي شهادة به بإجماع وفي

وسائر الدينى كذا قليلا
عقلا وعند بعض ذى الظاهرا
قومٌ ببدء نصب هذا خطل
والمالكي فى المنافى ما جرى
والحنفى ما به البلوى تم
قلت اذا تأخرت أو يُجهل
أو عارض القياس والثالث فى
عنه بالنص قد فاق الخبر
والوفق ان ظنا وإلا اعتدا
أبو على لا بد فيه من عدد
وقال عنه عابد الجبار فى
بالسمع قلت وهو أقوى قليلا
مطلقا الكرخي حدّا احظلا
قوم بما بضده الجلّ عمل
أهل المدينة عليه حظرا
أو كان راويه خلافة يوم
سبق به بالاتفاق يعمل
معارض القياس ان ذا تُعرف
ووجدت فى الفرع قطعا انحظر
قلت وذا التفصيل حسنه بدا
أو عاضد الخبر به عضد
زنا بدون أربع لا يكتفى

(مسئلة)

المصطفى وفق وفق السمعان
أن مقال الاصل للفرع كذب
لاجل ذا لو فى شهادة هما
وان تردد وفرع يجزم
واقبل مزيد العدل ان لم يجلى
فالثالث الوقف ورابع متى
لا يغفلون عادة لم تقبل
ان كان من سواء ليس يغفل
خلف ذوى تأخر الازمان
لا يسقط المروى الذى له نسب
يجتمعان لم تردّ منها
فذاك أولى وعليه المعظم
علم اتحاد مجلس والآ
كان سواء مثلهم عما آتى
واختير وفق السمعنى أن يُحظّل
أو قد توفرت دواعى تنقل

قلت الذي عن ابن ادريس انجلا
 فان ير الساكت في الضبط اشد
 على طريق قبليت تعارضا
 كراوين ان يزيد اغيرا
 بالخلف للبصري ولو كل احد
 قلت عني والاتحاد نقلا
 ولو رواه مسندا فارسا
 كزائد وحذف بعض الخبر
 الا اذا بالبعض الاخر اعتلق
 مروية بواحد من محليه
 لشيخ شيراز توقف مسك
 فان على خلاف باد حملا
 وقيل ان صار الى رب الخلفا

وَمُعْظَمُ الصَّحْبِ الْقَبُولُ مَسْجُلا
 أو للمزيد بصريح النفي زد
 ولو روى بالزيد ثم رفضا
 إعراباً باقٍ فتعارضاً يرى
 بما رواه عنهما قد انفرد
 في الشيخ فلا كثر هذا قبلا
 أو رافعا ووقفوا فيجعل
 لمن روى يجوز عند الاكثر
 وان صحابي قبل تابعي علق
 نافي أخا فالظاهر الحمل عليه
 وحيث لم ينافه كالمشترك
 فالجل بادٍ قيل خاف مسجلا
 لعليه قصد النبي يقتضي

﴿مسئلة﴾

يُرَدُّ مجنون وذو كفر صرح
 فان يؤد بالغا ما حملا
 قلت كذا لو مسلما عدلا روى
 واقبل أخا الكذب ابتداء حظه
 داعية رأيه قلت وذا
 ويقبل الذي من الفقه خلا

أم لا كذا الصبي في القول الاصح
 حال الصبا الجمهور هذا قبلا
 ما سمعا في كفر او فسق حوى
 ثالثها الامام مالك هدر
 عليه جم وهو اقوى مأخذا
 خلفا لاهل الرأي فيما يجنب

مخالف القياس وأقبل ناقلًا
وقيل رُدَّ مطلقًا فالكثرا
ان وسعت أوقاته استحصّاله
ملكة صدّت عن الكبار
كسرقة اللقمة قلت من مُقل
قلت اجتناب جاز الرذالة
فردّ مستور وهذا من جهل
له سليم كابن فورك قفا
ويجب انكفأنا اذا روى
وحيث باطنا وظاهرا معا
كذا الذي يجهل عينا قلت قد
والخلف موجود بل اللذ سبقه
فان يرى كالشافعي وصفه
كذا امام الحرمين تبعا
وان يقل لم أنهم فكذا
ومن أتى بالجهل فسقا ظنّ أو
قلت سوى مبتدع كذاب
وفي الكبيرة اضطراب قيل ما
وقيل حدّ قلت يقوى السابق
وقيل ما حدده القرآن أو

فما سوى الحديث قد تساهلا
وان بأهله اختلاط ندرا
وشرط كل راو العدالة
ومكسب الخسة من صغار
كبيرة عن الحلبي نقل
شرط قبول لا من العدالة
باطنه أبو حنيفة قبل *
وذا امام الحرمين أو قفا
محرم الى ظهور ما انزوى
يجهل فردّه عليه أجمعا
أفهم انّ ذا باجماع يرد
من الصلاح ناقل وطرقه
بثقة فالوجه أن لا توقفه *
والصيرفي والخطيب منعا
والذهبي ليس توثيقا اذا
قطع فالاصح عنه قد رَوَوْا
بفساد التأويل كالخطاب
فيه وعيد بالخصوص قدّما
بكونه تفصيلهم يوافق *
في جنسه وجوب حدّ قد رأوا

وشيخنا الامام كاستاذي يرا
 واختير ما أبو المعالي هاهنا
 بقلّة اكنراث من قد شانه
 قلت الكبيرة فقط ما ضبطا
 كالقتل والزنا وشرب الخمر
 مرقّة غصب يمين تفجر
 قذف عقوق وقطيعة الرحم
 خيانة الكيل ووزن والربا
 تقديم الصلاة والتأخير
 بوميتة والكم للشهادة
 ومنعه الزكاة أمن الممكر
 كذب على النبي عمداً ضرب
 فطر شهر الصوم والظهار
 كل الذنوب ونفى الصغائر
 أبداء وهو كل جرم آذنا
 بدينه ورقّة الديانة
 بل كل ما عدالة قد أسقطا
 ومطلق المسكر لوطٍ مسحر
 نيسة شهادة تزور
 فرار زحف أكل مال اليتيم
 وسوء الغلول أن يحارباً
 عن وقتها والأكل من خنزير
 سعاية ديانة قيادة
 ويأس رحمة الرحيم البرّ
 لمسلم ظلماً وسبٍ صخبي
 ادمانه الصغير بالاصرار

﴿ مسألة ﴾

اخبار احتاج لذي ولايه
 أشهد انشا شيب بالاخبار
 وصيغ العقود انشا لا خبر
 الباقلاني الجرح والتعديل قد
 وقيل في رواية فقط وقيل
 والقاضي يكفي فيها أن يُطلقا
 شهادة خلافه الروايه
 لا محضُ ذا أو ذا على المختار
 خلف لما أبو حنيفة اعتبر
 أثبت كلاً قول واحد فقد
 لافيهما قلت القوى التفصيل
 وقيل حتم فيها ان ينطقا

وقيل في التعديل قل ذكر السبب
 قلت وهذا الذي عن القاضي ضبط
 واختير في الشاهد أمّا من روي
 اذا علمنا أن رأى الجارح
 * اما مقالة الامامين كفى
 فذاك رأى الباقلاني إذلا
 وقدم الجارح ان زاد عدد
 كذا اذا تساويا وأن يرى
 هنا ابن شعبان لترجيح طلب
 * عينه الجارح نفيا مقنعا
 وحسنت توبته فقدما
 وحصل التعديل حكم من شرط
 عمل عالم كذا على الاصح
 وليس جرحاً تركنا أن نستند
 وأن يحدّ في شهادة الزنا
 في مستحل متعه حدّ ورد
 بأن بسمّ شيخه باسم خفي
 بحيث لو يُسأل دام سائرا
 مشبها به كاعطا الذهبي
 * عني به الحاكم ما حلاّه

وعكسه للشافعي قد انتسب
 ومن عزا اليه غيره غلط
 والمصطفى يكفيه اطلاق حوى
 لا يقتضى جرحا بغير قاذح
 اطلاق ذين للذي قد عرفا
 يعتمد بالجاهل ذين أصلا
 على معدّل باجماع ورد *
 عدد حزب الجارحين أندرا
 قلت اذا معدّل نفى سبب
 تمارضا وان يقل قد أقلعا
 بذاك شيخا فقها قد جزمّا
 عدالة الشاهد بالذي ضبط
 أو من روي له يخص من صلح
 لما روي والحكم بالذي شهد
 وكالنيذ قلت مالك هنا
 وأن يدلس اسم شيخ اعتمد
 وقال نجل السمعاني الا ان نفى
 ولا باعطا شخص اسم آخرا
 ما البيهقي من كنية ولقب
 بقوله الحافظ أبو عبد الله

ولا بايها الملقى والرحلة أما مدلس المتون اجرح له
قلت ولم يذكر مدلس السند وهو الذي لشيخ شيخه استند
بهم منه سماعاً أمكنا نحو لنا حدث أو أخبرنا
وليس جرحاً وكذا ان عننا على الأصح قيل مردود هنا
(مسئلة)

من بالني مؤمنا قد اجتمع هو الصحابي الذي قد ارتفع
ولو سوى راوٍ ولو لم يُطل أي بخلاف التابعي مع ذا العلي
وقيل يشترط ذا ان قيل بل فرد وقيل الغزو أو عام كل
ان ادعى الصحبة عدل عاصره يقبل وفاق القاض مع من ناصره
والجل عدل من لصحبة وصل وقيل هم كغيرهم وقيل بل
لقتل عثمان ومن هنا فلا وقيل إلا من علياً قاتلاً
(مسئلة)

مرسلنا قول سوى ذي صحبه قال النبي أو فعل أو ما أشبهه
واحتج نعمان به محققا ومالك والآنمدي مطلقا
وفرقه ان كان من قد أرسلنا يُعد من أئمة النقل اقبلا
أدنى من المسند ان تعتدّه خلفا لقوم والصحیح ردّه
وذا عليه الأكترون منهم الشافعي والقاض قال مسلم
وأهل علم النقل قلت القاضى زاد حيث الشافعي راضى
أي مطلقا ردّه فان ذو النقل ذا كان لا يروى سوى عن عدل
كأبى المسيّب اقبلن وممّ بمسند قلت نعم فى الحكم

وما كبيرٌ تابعيٍّ أرسلنا
 لأن يُرجَّحَ كقولِ صاحبِ
 اسنادٍ أو إرسالٍ أو قياسٍ
 كان القويُّ بالمقويِّ حُججه
 لا نفس ما أرسل أن يجردا
 ولا دليل غيرهِ فالأظهرُ
 لعارف ولو سوى الصحيحي أن
 هذا مقال الجُلِّ والماوردي
 قلت وقال الخلف في الصحيح فقد
 وقيل أن موجبهِ علما وفا
 دون سواء والخطيب إذا اتبع
 وهكذا الرازي أبو بكر حَظَرَ

(مسئلة)

يقول ذى الصُحبة قال المصطفى
 خلفاً هنا في شرحه للمختصر
 ثم سمعته نهى أو أمرا
 ثم أمرتا أو نهينا أو فرض
 ثم من السنة عند الاكثر
 كنّا معاشر الوري كان الوري
 ثمة كنّا عهد طه نفعل

يُحتجُّ في الصحيح قلت قد نفى
 والخلف موجود كما هنا ذكر
 قلت فذا بلا سمعته جرى
 أو حرم أو رخص خلف المعترض
 فعن فان هكذا في الاظهر
 عهد النبي يفعلون ما يرى
 فالناس كانوا ولعهد يهمل

قلت فكنا قد فكانوا القطعا في تافه لا يفعلون شرعا

﴿ خاتمة ﴾

مستند الراوى سوى من اصطحب	قراءة الشيخ وذى أعلى الرتب
إملاء تحديثا فذا فالأعلى	مسمع شيخ فسمع من تلا
قلت بل الظاهر المماثلة	ما بين ذين تمت المناولة
مع الاجازة فذى اذا ترى	لذى خصوص فى خصوص حصرا
فذى خصوص فى عموم ثم ما	بالعكس ثم فى عموم عما
فلفلان والذى من نسله	يجي مناواته من أصله
قلت بضم نحو ذا سماعى	لها والا رد بالاجماع
تمت الاعلام فايضا تما	وجادة مجردات تنمى
قلت فذى ثم الرواة حاسبه	من طرق التحمل المكاتبه
كل من الجزبي ما وردى مع	حسين القاضى أبى الشيخ منع
اجازة وقوم التى نعم	قال أبو الطيب ما جاء يؤم
من سيجى من نجل زيد واحظلا	بالاتفاق من يجي مسجلا
وصيغ الرواية المألوفه	صناعة لاهلها معروفه

﴿ الكتاب الثالث فى الاجماع ﴾

اجماعنا اتفاق مجتهدنا	بعد النبى عصرا على أمر عنى
فعلم اختصاصه بالمجتهد	وهو اتفاق قال قوم نعتقد
أنّ وفاقا للعوام يعتبر	أى مطلقا قوم نعم فيما اشهر
عنوا الصديق أن كل الامه	قد أجمعت لا لاقتار الحجه

له خلاف الآمدى قلت نسب قوم أصولى فى الفروع اعتبروا وذى هدى فخرج المكفر وعدم اختصاصه أن يفتقر ذا الفسق لكن ذاخلاف المشهر رابعها اذا أبان المأخذا وهو الصحيح الثانى يقدرح الثنا بالغ ذى تواتر يضارع مذهبه سادسها متى بنى اجماع لكن حجة حسب جلا ولكن الاولى اتباع الاكثر فرأى حزب الظاهرى زينا وان معهم تابعيا يجتهد بنى على خلف انقراض العصر مدينة والبيت بيت الفضل والحرمين ثمة المصرين ليس به من حجة معروفة ذو حجة وهو القوى فى الكل تواترا أبو المعالى ذا العدد لما به احتج وذا اختيار فقد سليم ابن فورك بل تشترط

له خلاف الآمدى قلت نسب قوم أصولى فى الفروع اعتبروا وذى عدالة متى ركنا فقر قلت ومقتضى البناء أن يعتبر ثالثها فى حق نفسه خذا وانه لا بد من كل هنا ثالثها ثلاثة والرابع خامسها ان ساغ الاجتهاد فى ذى فى أصول الدين والسابع لا قلت لنا ثامن عنهما عرى وان ما خص صاحب المصطفى وانه عصر النبى لا ينعقد معتبر فان نشا فى الاثر وأن اجماعا أتى عن كل والخلفاء الاربع الشيخين أعنى بتين بصرة وكوفه وأن آحاديه فى النقل وان ما شرط بلوغه لعد وأنه لو لم يكن الا أحد وأنه انقراض عصر ما اشترط

كاحمد انقراض كل العصر أو
 ٥ في عامي ونادر الثبوت
 وقيل حيث مهلة وقيل أن
 وإن ما شرط تمام في الزمن
 قلت وفردى انه أيضا معه
 وأن اجماع سوانا ملائم
 وأنه يجي قياسا سالكا
 أو الوقوع مطلقا أو ذى الخلفا
 قول من القولين قبل الخلف قر
 وبعده منهم فقخر حظلا
 قلت بل الفخر المجيز مطلقا
 وقيل جاز لا إن الخلف استند
 وشارط انقراضهم يجوز
 المنع ان وقت بطل وان أحق
 قلت ولو مات أو ارتد أحد
 أما السكوتى ثالث بوجه
 رابعها بشرط موت الاحيا
 والمروزى أعنى أبا اسحق بل
 في شئ استدراكه يفوت
 وآخرون ان يكن حزب سكت
 غالبهم عالمهم خلف وأوا
 وقيل يشترط في السكوتى
 يبق كثير بتواتر قرن
 أبو المعالي شرط منهم لظن
 لا بد من تكرار تلك الواقعة
 ليس بحجة وذا القول الاتم
 خلفا لمانع جواز ذلكا
 وأنه اتفقهم على اقتفا
 جاز ولو ممن وراءهم حضر
 والآمدى أجاز هذا مسجلا
 والآمدى منعه تحققا
 لقاطع قلت وذا عندي أسد
 قطعا وان من غيرهم فالاميز
 تمسك باندر اللذيل حق
 حزبين فالختار بالباقي انعقد
 ليس باجماع ولكن حجه
 وابن أبي هريرة ان فنيا
 بالعكس قوم ان يكن هذا حصل
 قوم اذا الصحابة السكوت
 أقل والصحيح حجة ثبت

وهل يقال أجمعوا نزاع
 حقيقة قد نقلوا ترددا
 عن الامارة بسخط ورضي
 مهلة درك نظر المعتاد
 قلت ومع تكرر بصاحب
 وتلك صورة السكوتي الصادقة
 كذا الخلاف في الذي ما انتشرا
 فيما به عم ابتلا وهو القوى
 كمثل ديني وفي العقلي في
 قلت كذا في اللغوي كالفا وفا
 وليس شرطه امام عصما
 لان قيد الاجتهاد اعتبرا
 لفظي فان نعم اذا اجماع
 ماثرة ان سكوتا جردا
 مع بلوغ كلهم وان مضي
 عن حكم تكليفي اجتهادي
 وقيل ان تقرر المذاهب
 هل غلب احتماله الموافقة
 قلت الامام قال حجة أرى
 وأنه قد يستري في ديني
 ما لم يكن عليه ذا توقف
 مفيد تعقيب الذي قد عطفنا
 بل شرطه مستند له انتهى
 فيه وذا الصحيح فيما ذكرنا

(مسئلة)

وفي الصحيح ممكن وحجه
 اعني اذا المعتبرون اتفقوا
 مثل السكوتي وما قد ندرا
 والامدي والفخرظني مسجلا
 ولو للاجتهاد ينسب فعلم
 ثالثا أو مفصل أن يخرقا
 وحل احداث دليل أو رقي
 وأنه قطعيه توجه
 لا حيث فيه بالخلاف افترقوا
 مخالف له اذا ما اعتبرا
 وخرقه محرم قلت بلى
 تحريم لاحداث لقول منعدم
 وقيل ان خارقان مطلقا
 تأويل أو علة ان لم يخرق

وقيل لا وانه الردّة لم
 دون اتفاقها على الجهل بما
 على القوى لعدم الخطأ قل
 مسألة على الخطأ قد وطأت
 قلت الكثير منعوا ومذهب
 وان الاجتماع بعد ما انعقد
 وانه ليس له تعارض
 يقع بين قاطبين بل ولا
 وكون الاجماع على وفق خبر
 بل ذا هو الظاهر ان غيراً فقد
 فقد عُزِيَ للشافعي القاضي
 في خبر الواحد أما ما ورد

تجز بذي الامة سمعا ذا الاتم
 لم تك فيه كلفت أن تعلمنا
 وفي انقسامها لفرقتين كل
 ترهّد مثاره هل أخطأت
 الأمدى الجواز وهو الاقرب
 ضدّه له خلفاً لما البصري اعتقد
 أدلة اذ لا يرى التعارض
 ذي القطع والمظنون حيث حصلاً
 ليس دليل أنه عنه صدر
 قلت لدى البصري له حماسد
 المالكيّ ذا الخلاف الماضي
 تواتراً فهو له قطعاً سند

﴿خاتمة﴾

جحد لجمع عليه قد علم
 وهكذا منصوص حكم مشتهر
 فيه خلاف قلت قال النوى
 ولا نكفر جاحد الحكم الخفي

من ديننا ضرورة كفر حتم
 على القوى وغير منصوص شهير
 تكفيره بجحدّه وهو القوى
 قطعاً ولو تراه في النص الوفي

﴿الكتاب الرابع في القياس﴾

هذا القياس حمل معلوم على
 حكم له في رأى حامل فان

آخر ان ساواه في ما عللاً
 خص بما صح أخيره ابن

ذا حجة جافي أمور الدنيا
 أمّا السوى فاختار قوم منع
 داود ما على الجلىّ يُحْظَلْ
 فيما عدا الحدود والكفارات
 وفي اختيار ابن عبدان أبي
 قوم لا ثبات أصول القرب
 أى حيث لانس هنالك أدرك
 وآخرون منعوا فى العقل
 قلت الامام منه ذا العلة ردّ
 فى غير عادى وخلقى يُرام
 وغير ما قيس على أصل رمي
 قلت بجى الخلف فى ذا استبعادا
 نص على العلة ما به أمر
 قلت أبو الحسين غير من نقل
 ثالثها التفصيل ثم أركان ذا
 وهو محل الحكم ذو شبه به
 وليس شرطاً ذاك مادل على
 بنوعه أو شخصه ولا اتفاق
 خلفاً لزاميهما واللذ تلا
 غير محصل لدى استنباع

قال الامام بانفاق القياس
 رووه عقلا وابن حزم شرعا
 أبو حنيفة القياس يُعمل
 وما عدا الرخص مع تقديرات
 وقوم المانع شرطا سببا
 وقوم الجزئى من الخارجى أبى
 بوقفه مثل ضماننا الدرك
 وآخرون فى انتفاء أصل
 دون الدلالة وذا رأى اسد
 وغير اثبات جميع الاحكام
 بالنسخ بالخلاف للمعتم
 لو قال أصل خص كان أجودا
 ولو بترك خلف ما للبصرى اعتبر
 عنه فتى الحاجب انه اتحل
 أربعة أو لها أصل يَحْتَدَى
 قيل الدليل قيل حكم مذهبه
 جواز قيسنا على ما أصلا
 على وجود علة فيه تساق
 فحكم أصل شرطه ان يحصل
 من القياس قيل والاجماع

١٢
* وغير ذي تعبد بالقطع
مامراً من تجويزنا العقلياً
وغير فرع حيث ليس للوسط
قلت وذكره للأولى أغنى
عن سنن القياس لم يكن عدل
وكونه أي حكم الاصل ضمه
وفي الاصح بين خصميه فقط
فان يكن بينهما متفقاً
مركب الاصل سمي أو علة
فذا الذي رُكِب وصفاً واحتُظِل
وان يُسلم علة فجاء دليل
فان على الاصل اتفاق ما حصل
اثبات حكم ثم علة قبل
أن اشتراط الاتفاق الماضي
وليس شرطاً عقد اجماع على
أو أن تنضّ علة خلوها لما
الثالث الفرع محل شبهها
من شرطه كون تمام العلة
قطعي وان ظنية تستبين
بقياس تفاح على البر بما

قلت امنعن ذا ووزان المنع
شرعي لدى استحقاقه شرعياً
جدوى وقيل مطلقاً ذا يشترط
عن ذكر هذا لاتحاد المعنى
ولا الدليل حكم فرعه شمل
عقد اتفاق قيل بين الامه
وانه اختلافها لا يشترط
لكن اعلتين لم تنفقا *
يمنع خصم أن تحلّ أصاه
قبول ذين خلف أهل الجدل
وجودها أو سلم قام الدليل
من ذين لكن رام من قد استدل
على الاصح قلت من هذا عقل
ليس بسالم من اعتراض
وجود حكم أصله معللاً
رأى المربى حيث فرداً حتماً
وقيل حكم حلّ ذا المشتبه
فيه فان قطعية فقل له
فقل له اذا قياس الادون
من جامع الطعم يرى بينهما

والمعارضة في هذا اقبلا
 خلاف حكمه على المختار
 * وأنه لا يلزم الايماء
 وكونه ما قام قاطع على
 أو خبر الواحد عند الجدل
 أو حكمه كحكمه فيما قصد
 طاح القياس وجواب المعترض
 وغير منصوص بما الوفاق حاز
 قلت محل الخلاف حيث ما أتى
 * ولا بما خالف اذ لا ثمره
 وغير باد قبل حكم الاصل
 ثبوته بالنص جملة شرط
 ولا انتفا آجماع ونص حجة
 قلت وذا لقوله فيما مضى
 الرابع العلة أهل الحق في
 بهذه لا النص خلف الخنفي
 والحجة التأثير عنها حادث
 وقد أتى دافعة أو رافعة
 وصفا حقيقيا جليا قد ورد

بمقتضى لضد أو تقيض لا
 ويُقبل الترجيح في اختيار
 اليه في دليله ابتداء
 خلافه حكما وفاقا يُجتلى
 وكونه مساويا للاصل
 من عين أو جنس فان خلف ووجد
 بالخلف بآباء اتحاد ما فرض
 خلفا لرأى من دليلين أجاز
 للفرع غير ما لاصل أثبتنا
 الا اذا جرب فيه نظره
 والفخر جاز مع دليل قبلي
 قوم وعند الجمهور ذا لا يشترط
 بالوفق خلف الآمدى والحجة
 وغير منصوص أتى مناقضا
 معرف وحكم الاصل أثبت
 قيل مؤثر بذاته وفي
 من ربنا والآمدى باعث
 فاعلة الامرين أيضا واقعه
 منضبطا أو وصف عرف اطرّد

كذا الاصح لغويا قد أتى
 * معلوله أمرا حقيقيا أنتم
 فهو الصواب أو مركبا يُرى
 ثالثا الخمس فقط ان يتصل
 بالحكمة على امثال بُعِثَتْ
 من أجل ذا مانعها وصف يُخل
 وأن تكون ضابطا للحكمة
 وقيل حيث انضبطت وأن لا
 وفق الامام وخلاف الآمدى
 والآمدى هو الذى ذاما ارتضى
 ومرتضى التعليل بالمضاف
 قلت وذا رأى الكلام أما
 وجوزوا التعليل بالاذ ما علم
 فنجل يُحيى الحجة الحكم حصل
 * قاصرة قوم أبوا والحنفى
 والراجح الجواز فهى جالبة
 ومنع الحاق ولفظ تقويه
 للاجر لما ان لاجلها امثل
 للحكم أو جزأ له مختصا

أو حكم شرع ثالث نعم متى
 قلت بلا قبل متى انطق لانعم
 قد قام من جزأين أو من أكثر
 وشرط الحاق بها أن تشتمل
 وشاهدا لربط حكم صالحت
 بحكمة لها وجوديا عقل *
 وقيل جاز أن تكون الحكمة
 ذا عدم فى ذى الثبوت يُجلى
 قلت الصواب عكس هذا الوارد
 لكن يخص عدما تمحضا
 ومن قبيل العدمى الاضافى
 سواء فهو بالوجودى سعى
 * حكمته فان بنفها جزم
 من المظنة ورد أهل الجدال
 ما لم ينص أو باجماع نفي
 فائدة معرفة المناسبة *
 للنص والشيخ الامام تنبيه
 ولا تعدى عند كونها محل
 أو وصفه اللازم أى ذو خصا

ونرتضى التعليل باسم لقب
 قلت عزى للاكثرين الرازي
 * وذا يرُدّ ما الامام نقلًا
 أما كزان فوافق صحبه
 وجوز الجمهور تعليلا تبع
 والفخر وابن فورك فيما أتت
 أبو المعالي مطلقا هذا أبي
 ثم الصحيح مطلقا قطعا منع
 كجمع ما تناقضا قلت محل
 أما الذى اتحد نوعا واختلف
 وخص أيضا علة شرعية
 وقوعُ حكيمين معا لعلة
 للقطع والغرم ونفيا مثل ما
 قلت وذان مثل ما فى الردّة
 * ثالثها ان سلما تضادُدا
 أن لا يرى ثبوتها فى النقل
 خلف لفرقة وأن لا تنعطف
 فى عودها عليه بالتخصيص لا
 قلت التى تعود بالتعميم قد

كالشيرزى والفخر قال ذا أبي
 سليم المشى على الجواز *
 من اتفاهم على أن حظلا
 وما كايض فصورى الشبه
 بملتين وادّعوا أن قد وقع
 منصوصة دون اللواتى استنبطت
 شرعا وقيل جاز فى التعاقب
 ذا العقل اذ يرى وقوعه امتنع
 ذا الخلف فيما واحد بالشخص حل
 شخصا وفاق فى جوازه ائتلف
 فامنع بالاتفاق فى عقليه
 اختيار اثباتا كما فى السرقة
 فى حيضهن لامور حرما
 للقتل والامر الذى قد صدّت
 ومن شروط علة فيما بدا
 أخر عن ثبوت حكم الاصل
 عودا بيطلان على أصل ألف
 تعميمه قولان قد تحصلا
 جازت باجماع من الكل انعقد

* وفقد مستنبطها منافيا
 قيل ولا الفرع وأن لا تُلغى
 ولا على النص حوت لزائد
 ولا أنت مبهمه فيما انجلا
 وصفا مقدرا على ما الفخر أم
 بماله من العموم السارى
 نفى اشتراط ذى الثلاث شرفا
 خلافا رأى الصحابي القطع
 اما انتفا معارض فبنتى
 * به هنا وصفا لعله صلح
 لكنه يؤل مثل الطعم مع
 وفي كتفاح يؤل وائف
 عن فرع الثالث ما لم يفرق
 للمستدل الدفع بالمنع وله
 وبالمطالبة بالتأثير ثم
 وبيان أن ما عده قر
 * ولو بظاهر يعم حيث لم
 وقوله الحكم أتى مع انتفا
 معه وصف مستدل مستقل
 عارضها بالأصل قام وافيا
 لنص أو اجماع آت خلفا
 نافاه مقتضاه وفق الآمدى
 مشتركا خلفا لبعضهم ولا
 ولا دليلها لحكم الفرع ضم
 أو بخصوصه على المختار
 قطع بحكم أصلها أن يُنتفى
 بكونها موجودة في الفرع
 على جواز عتبن تعنى
 صلاحه غير مناف قد سنح
 كيل بير فالتنافى ما وقع
 تكليف من عارض نفى الوصف
 صريحا أو ابتداء أصل ذا انتفى
 بالقدرح في الوصف فيبدى خله
 بشبه ان لم يكن للسبر أم
 بوصف الاستقلال في بعض الصور
 يبد تعرضا لتعميم ألم
 وصفك لم يكف اذا لم يك فا
 وقيل مطلقا وعندى المستدل

هنا قد انقطع جبل حُجَّتِه لعرفه بفقد عكس علته
 وحيث أبدى ذوا اعتراض ما خلف ما نعى سمي تعدد الوضع وكف
 فائدة الالفاء ما لم يُبلغ من قد استدل خلافا بغير أن
 يقول قاصرا أو المعنى رمى بالضعف من مظنة قد سلما
 خلافا لزاعميهما الالفا المحل وقد كفى رجحان وصف المستدل
 جريا على منع تعدد رَفَضٍ وباختلاف حكمة قد يعترض
 * ولو مع اتحاد ضابط جمع أصلا وفرعا فيجانب ان وقع
 باسقاطه لذي خصوص جارى فى الاصل عن درجة اعتبار
 * اما اذا علة منع الربط وجود مانع وفقد الشرط
 فليس لازم وجود المقتضى وفق الامام خلف ما للجل رضى

﴿ مسالك العلة ﴾

مسالك العلة بدء المتجى اجماعا والثانى نص صرّحا
 * مثل لعل كذا فلسبب ثم من آجل ثم جئت كي يهب
 اذا يحى أو كان ذا ظهور كاللام ذى الظهور فالتقديرى
 كلفظ ان كان كذا فبا فنا فى لفظ شارع فراو عرفا
 فقها فغير عارف ومنه ان واذا وما مر من الحروف من
 الثالث الائمة والائمة ان يقترب الوصف الذى فى اللفظ عن
 وقيل أو مستنبط بحكم ولو يرى مستنبطا بالفهم *
 لو لم يكن أو النظير جايا علة أضحي الاقتران نايا

كحكمه بعد سماع وصف وذكره في الحكم وصفا يلقي
 * لو لم يسقُ علة لما نفع ومثل أن فرق حكى ما وقع
 بصفة مع ذكر ذين أو أحد أو فرق استثناء أو شرط عقد
 أو نحو لكن أو مفيا كالى ومثل أن يرتب الحكم على
 وصف ومثل منعه أن يرتكب ما قد يفوت الذى الشرع طلب
 والجُلُّ لم يشترطوا ان ناسبه ومضى اليه قات قالوا قاطبه
 هذه بنفس الامر قطعا تشترط فالحلف بالنسبة للبادى فقط
 الرابع السبر مع التقسيم ذا أن يحصر الاوصاف في أصل خذا
 ويبطل الذى صلاحه اتقى فيتعين الذى تخلفا *
 ويكف قول المستدل خضت لم أجد أو الاصل وداءها العدم
 قلت محل الاكتفا اذا ذكر هذا المقال ثقة اذا نظر
 وذا لمن ناظر لا للمجهد فهو لظنه لزوما يعتمد
 فالحصر والابطال ان قطعيا قطعى والّا عُدّه ظنيا
 وحجة هذا لشخص ينظر وللذى ناظر عدّ الاكثر
 ثالثها ان يك اجماعا على تعذيل ذاك الحكم قام واقبلا
 ذا ابن الجوينى رابع للمجهد فحسب قلت الآمدى ذا يعتمد
 وان يكن معترض قد أظهرها وصفا زيادة على ما ذكرنا
 ما كفوا بيانه الاهليه أى انه يصلح للعلية
 والمستدل أبق في استدلاله حتى يرى عجزه عن إبطاله

وقد يرى الوفاق بين ذين فيكتفى من مستدله بما وطرق الابطال منها يبدى ولو بذاك الحكم كالكوره وعد منها أيضا ان لا يظهرها وبكف قول المستدل خضت ما فان بعد معترض اتحلا ليس لمن سبيله استدلال لكن يُرجح سبره أن يُبدية الخامس الاحالة المناسبة وحده نعين علة بأن مع كونه من القوادح سلم تحقق استقلاله بالامر أما المناسب فذو افاده وقيل ما أوجب نفعا أو دفع بقوله ما لو على العقول وقيل وصف ظاهر منضبط في العقل ما يصلح كونه قصدا فان خفيا أو بلا ضبط نظر

على فساد ما عدا وصفين أجراه من ترديده بينهما بأن هذا الوصف وصف طردى وضدها فيمن نحا تحريم وجه مناسبة ما قد أهدرا على المناسبة صبت موهما على المناسبة أيضا قد خلا بيانها لانه انتقال موافقا بحكمه في التعديه ولاسم تخرج المناط آية أبدى مناسبة ما قد اقترن مثاله اسكار خمر وفهم من فقد غيره بحكم السبر لائم فعل العقلاء عادة ضرًا أبو زيد له رسما وضع عرّض بادرته بالقبول من ابتنا لحكم عليه بضبط للشرع من مصلحة أو دفع ضد ملازم وهو المظنة اعتبار

مقصود شرع الحكم يكفي اذورد
محتملا سوى انتفاؤه رجح
آية لقصد نسل والاصح
دل على جوازه بالقصر
فان يفت قطعا فقال الحنفى
سيان ما ليس تعبدا جرى
في مشرق من مغربية وما
مثاله استبراء من قد خرجت
ثم المناسب ضرورى وما
كالخلف للدين فنفس فالجبا
وذا به مكمل فى الاثر
حاجيه كالبيع والاجاره
كالطفل يحتاج لنحو مريض
قسمان تمسينيه فواحد
كسلب عبد رتبة الشهاده
مناسب ان ذا اعتبار الفى
فى غير حكم فؤثر وان
ان رتب الحكم على الوقف ولو
فهو الملائم وان لم يعتبر

يقينا او ظنا كبيع والقود
كحد خمر ونكاح من نكح
ان بهذين يرى التعليل صح
يجوز مع ترفه للسفر
معتبر فالجل لا وهو الوفى
مثل لحوق نسب الذى يرى
منه حوى تعبدا محتما
عن ملكه وفى المقام وجبت
حاجي فتعسينى الضرورى اتنى
فنسب فالمال معه العرضا
لحقه حد قليل المسكر
وقد يكون للضرورى تاره
مكمله مثل خيار البيع
ليس له تعارض القواعد
والثانى عارضها كالكتاب
بالنص او الاجماع عين الوصف
لم يعتبر بدين بل قد كان من
ذا باعتبار الجنس فى الجنس رأوا
فان دليل دل انه مدر

فلا يعال به قلت وذا
 وحيث لا دليل أصلا مرسلا
 وابن الجويني كاد مثله يسير
 ورده الاكثر مطلقا ورد
 فليس منه مصطلحي قطعي
 على اعتباره فحق قطعا
 ثم اشتراط قطعه من مذهبه
 وقال ان الظن حينما اقترب
 يسمى الغريب واتفاقا نبذا
 يسمى ومالك نجاه مسجلا
 من بعد ما نادى عليه بالنكير
 جماعة ذا في العبادات فقد
 كلى ضرورى للدليل الشرعي
 وعده الحجة منه فرعا
 للقطع بالقبول لا القول به
 من رتبة القطعي فكأن قطع ذهب

(مسئلة)

والمناسبة جاء بخارمه
 راجحة أو بالسوى خلافا
 لانه في هل بقى مناسبه
 السادس الشبه وهو منزله
 والقاضى ذا مناسب بالتبع
 قياس علة باجماع فان
 والصيرفى ذَا أبى والشيرزى
 ونازع القاضى مع الشيرازى
 أعلاه قيس غلبة الاشباه
 قالشه الصورى قلت إن ذا
 مفسدة قد عارضها لازمه
 للفخر قلت الخلف لفظا وفى
 أما امتناع عمل فقاطبه
 بين مناسب وطرده منزله
 ولاله بٌصار مع توقع
 تعذر ابن ادريس حجة تعن
 قلت كذا القاضى أبى والمروزى
 قول الى ابن ادريس هذا العازى
 فى الحكم والصفة للمضاهى
 هو الذى امانا قد نبذا

والفخر قال انما المعتبر
 فيما يظن علة للحكم أو
 الدوران أن يرى حكم يوم
 قبيل لم يفد وقيل جزمي
 وليس يلزم الذي استدلا
 منه اعلية فان يرى
 رجح وصف المستدل التعديه
 ضرر لدى مانع علتين أو
 قلت فلو ناسب وصفه هنا
 الثامن الطرد وذا أن يقترن
 فالجل رده ومن تبعا
 ونوع تقريب قياس الشبه
 وقيل ان قارنه فيما خلا
 والفخر ذي مع كثرة مشهوره
 كرخي يفيد الجدلي لا الناظرا
 وصف يدل ظاهر أن عللا
 عن اعتبار ثم نيط بالاعم
 تحقيقك المناط ان للملة
 كحكك النباش سارق بما

كون المشابهة ثم تحضر
 مستلزما لها وسابع رأوا
 قد دار مع وصف وجودا وعدم
 والمصطفى ظني وفاق الجم
 بيان فقد ما يكون أولى
 معترض أظهر وصفا آخر
 وان لهذا الفرع حاز تعديه
 لغيره فروع ترجيح نحو
 فبتقدمه قطعا بعنى
 بالحكم وصف لم يناسبه زكن
 قالوا مناسب قياس المعنى
 والطرد قياسه تحكم بهي
 فرع النزاع فمفيد وعلا
 وقيل يكفي قرنه في صورته
 ناسعها تقح المناط ذا يرى
 ثم اجتهاد لخصوص الوصف لا
 أو جذف الاوصاف الا الذام
 أثبت في فرض نزاع حلت
 تبدى ونخرج المناط قدما

عاشرها إلغاء فارق كما سراية العبيد تلحقُ إلا ما
 وهو وطرد دَوْرَانُ تَرْجَعُ معاً لضرب شبه اذ تُجمع
 للظن في الجملة أى من حججه من غير تعبير لوجه المصلحة
 * خاتمة *

ليس تأني القيس بالوصف ولا المعجز عن افساد أن يعلل
 دليل عليه على الاصح في تين ثم خذ بيان ما قدح
 * القوادح *

منها اختلاف الوصف دون الحكم وفق ابن ادريس ونقضا سم
 ذوالرأى غير قاذح وسمى تخصيص علة وقيل فيما
 تكون مستنبطة وقيل بل عكس وقيل قاذح مالم يحل
 لمانع أو فقد شرط والاعم من فقهاؤنا لهذا القول أم
 وقيل مالا كالعرايا اعترضوا كل المذاهب وذا الفخر ارتضى
 قلت وفيه البيضوى تلح جزما وذا باد وقيل يقدح
 فيما أنت حاضرة وقيل فى منصوصة الا بظاهر ينى
 عاما ومستنبطة إلا اذا لمانع أو فقد شرط فانبذا
 والامدى إن بدا التخلف لمانع أو فقد شرط يؤلف
 أو يك فى معرض الاستثناء أو ان تكن منصوصة بجائى
 لا يقبل التأويل لم يقدح عنى الخلف معنوى لا لفظى بنى
 خلف ففى الحاجب مما فرعا تعليل علنين قلت أوقعا

ذا ساهيا اذ انما اذا يعتدل
 خرم المناسبة بالمفسدة
 منع وجود علة أو انتفا
 من استدلال ولدى من اعتبر
 ولا لمعترضه أن يستدل
 ذا الجلل قلت وبه الفخر مما
 نالها للآمدى ان لم يرا
 أولى بمدح فله ولو يدل
 محل نقض فوجودها منع
 لم يستمع على الصواب اذ رحل
 قلت نعم لو قال هذا المعترض
 أعنى بدين علة دليلا
 ومنع استدلاله أيضا على
 نالها اذ لا طريق علما
 على الذى ناظر مطلقا يعن
 مستثنيات فعدا كاللذ ذكر
 وقيل إلا فى الآواتى استثنائيت
 أو أبهمت ونفيها انتقض حتما
 والعكس قلت ناقض المعينه

فى عكس هذا وانتقطاع المستدل
 وغيرها ثم جوابه أنى
 حكم اذا لم يعتقد ذا الانتفا
 نفى الموانع بيان ما حظر
 على وجود علة اذ ينتقل
 صاحب منهاج الوصول قطعا
 معترض له دليلا آخر
 على وجودها بوجود محل
 فقال خصمه دليلك اندفع
 من نقض علة لنقض اللذ دل
 أحد ركنيك لزوما منتقض
 لكان قوله إذا مقبولا
 تخلف الحكم على ما نقل
 أولى والاحترار منه حتما
 والناظر آلا فى الذى اشتهر من
 وقيل أوجب مطلقا ولو شهر
 أصلا ودعوى سورة قد عُنيت
 بالنفى والاثبات حيث عمما
 مثل يخلف الكيف وهى بينه

وَعِدَّةٌ مِنْهَا الْكَسْرُ وَهُوَ يَقْدَحُ
بَانَ فِي الْعِلَّةِ وَصِفٌ يُرْمَى
يُقَالُ فِي الْخَوْفِ صَلَاةٌ حَتْمًا
كَالْأَمَنِ يَعْتَرِضُ ذَا مَقْتَرَحٍ
فَلْيُبْدَأَنَّ بِقُرْبَةٍ فَيَنْقَضُ
أَوَّلًا فَلَا يَبْقَى سِوَى حَتْمِ الْقَضَا
دَلِيلُهُ فِي رَبَّةِ النَّفَاسِ
وَالْعَكْسُ فَاتْتَفَاءٌ حَكْمٌ لَا اتِّفَاءُ
فَابْلَغِ الشَّاهِدَ فِي قَوْلِ النَّبِيِّ
أَكَانَ مِنْ وَزْرِ عَلَيْهِ فَكَذَا
جَوَابُ قَوْلِهِ أَيَّاتِي أَحَدٌ
وَقَادِحًا تَخْلُفُ الْحَكْمَ يَقَعُ
وَبَاتْتَفَاءِ الْحَكْمِ لِسْنَا نَعْنِي
إِذَا عَدَمَ الدَّلِيلَ لَا يَسْتَلْزِمُ
تَأْثِيرُهُ أَيْ أَنَّ هَذَا الْوَصْفَ
مِنْ ثَمَّ ذَا بَقِيَسٍ مَعْنَى خَصٍّ مَعَ
وَجَاءَ فِي أَرْبَعَةٍ فِي الْوَصْفِ
مِثْلُ مَبِيعٍ غَيْرِ مَرْتِيٍّ فَانْحَظْ
لِكَوْنِهِ خِلَافَ مَرْتِيٍّ وَقَا

لِنَقْضِهِ الْمَعْنَى وَذَا مُصْحِحٌ
أَمَّا مَعَ الْإِبْدَالِ مِنْهُ مِثْلُ مَا
فِيهِمَا الْقَضَاءُ فَلَا دَاءَ لَزِمَا
خُصُوصَ لَفْظَةِ الصَّلَاةِ يُطْرَحُ
بِمِثْلِ صَوْمٍ قَدْ قَضَاهُ الْحَيْضُ
وَلَيْسَ كُلُّ مَا لِدَاءُهُ أَدَا
وَعِدَّةٌ مِنْهَا عَدَمُ الْعَكْسِ
عَلْتُهُ فَإِنْ مَقَابِلَ وَفِي
أَرَيْتَ لَوْ وَضَعَهَا فِيهَا أُبَى
لَا آخِرَ الْحَدِيثِ فَادْرِ الْمَأْخِذَ
شَهْوَتِهِ وَالْأَجْرَ فِيهَا يَجِدُ
عِنْدَ الَّذِي لَعَلَّتَيْنِ قَدْ مَنَعَ
سِوَى اتِّفَاءِ عِلْمٍ بِهِ أَوْ ظَنٍّ
عَدَمَ مَدْلُولٍ وَمِنْهَا عَدَمُ
وَجْهِهِ مَنَاسِبَتِهِ لَمْ يَلْفِي
مُسْتَنْبِطَ صِحَّتِهِ خَلْفَ وَقَعٍ
بِكَوْنِهِ طَرْدًا وَالْأَصْلَ يَقْنَى
كَالطَّيْرِ فِي الْهَوَا يَقُولُ لَا أَثَرَ
فَالْعَجْزُ عَنْ تَسْلِيمِهِ هُنَا كَفَى

فهو معارضة أصل ثم في
 لانه اما عرا ذكره عن
 بارتداد مشرك قد اتلفا
 ضمانه كما يرى الحربى
 فذكره فائدة ما جلبا
 وان بغير دار حرب وكذا
 لانه مطالب أن يظهر
 أو كان ذا فائدة تعتبر
 عدد أحجار لدى استجار
 عن سبق عصيان خلت فالعددا
 فقوله عن سبق عصيان يرى
 لكنه لذكره للمعترض
 أو غير ربة ضرورة فان لم يغتفر
 لم تغتفر هذا والآ خلف
 فرضا فلم يحتج الى أن يجرى
 فان فرضا قد أتى كالحشو اذ
 لكنه ذكره للتقريبه
 بينهما فالفرض بالفرض يرى
 كنفسها بغير كفء زوجت

حكم وذا ثلاث أضرب تنفي
 فائدة كقولهم فيمن علن
 مالا بدار الحرب ان يكافأ
 ودار حرب عندهم طردى
 اذ الذى يرى الضمان أوجبا
 من قد نفي فردا للاول ذا
 لكونه بدار حرب أثرا
 ضرورة كقول من يعتبر
 عبادة تعلق بالاحجار
 فيها اعتبر مثل الجمار ترشدا
 فى الاصل والفرع معاً ما أثرا
 يضطران قيل برجم ينتقض
 ما بالضرورة تعن لم تغتفر
 مثل بجمة صلاة تقفو
 اذن إمامنا مثالها كالظهر
 لم تنتقض هذا بشئ لو بُد
 للفرع بين الاصل تأ كيد الشبه
 أشبه والرابع فى الفرع جرى
 فلا يصح مثل مالوزوجت

لقوله بغير كف، ظهوراً
 ذا هو تخصيص لبعض ما وقع
 يجوز ثالث يجوز ان صلح
 أو قوله الحكم ثابت الاساس
 اذ ليس ثم قائل بالفارق
 به استدل فعله حكماً
 من ثم معه أمكن أن تُسلماً
 تسليم صحة لما له استند
 ثم على المختار ذا تقبلاً
 وقادح ان يُلف خصم رافضه
 وهو لاحدى حكمتين الاولى
 بابطال رأى مستدل اما
 عقد بغير عن ولاية خلا
 يقال عقد فيصح كالشرا
 عبادة مثل وقوف عرفات
 شرطاً كماذا في الوقوف قد علم
 صراحة عضو ووصف مستقل
 عليه اسم اذ بوجه يلحق
 كالوجه أو بالالتزام ذا يقع

وهو نظير الشأن اذ لا اثر
 والمناقشة في الفرض رجع
 فيه النزاع بالحجاج والأصح
 بنا سوى فرع عليه من قياس
 في بعضها فليثبتن فيما بقي
 وعدّ منها القلب دعوى أنما
 فيها على ذا الوجه ان تقوما
 صحته وقيل مطلقاً بعد
 وقيل افساد يعد مسجلاً
 وعند تسليم يرى معارضه
 وقيل ذو زور على كل وله
 تصحيح رأى ذى اعتراض إما
 كقولنا في بيع من تفوضلاً
 فلا يصح مثل ما لو اشترى
 أولاً كلب لا يكون بالذات
 يقال في الصيام فيه لا يتم
 نانيهما ابطال رأى المستدل
 فما كفى أقول ما ينطلق
 يقال فالتقدير بالربع امتنع

عقد معاوضة شئ فيصح
 يقال فالتحيار للرؤية لا
 ومنه خلف القاضى فيه يأنى
 طهارة بمائع فلا تجب
 فيستوى مائعها والجامد
 شاعده ضمن والله الى
 ليُخرجن وهو أن يُسلما
 كما يقول موجب القصاص في
 يقتل غالبا فلا ينافى
 يقال سامنا انعدام الانتفا
 وكتفاوت وسيلة فلا
 يقال سامنا ولكن مالزم
 جميعها ثم وجود ما انقضى
 والمصطفى تصديق قول المعترض
 والمستدل ربما هنا سكت
 خشية منعها فقول موجب
 وفي صلاحية إفضا الحكم
 وفي الظهور بالبيان الاربع
 الى المعارضة فيما فرعا

مع جهل ماعوض مثل من تكح
 بشرط اذ ذافى النكاح أهلا
 قلب المساواة كقول الخنفي
 نيتها كنجس فينقلب
 والقول بالموجب منها وارد
 ورسوله جواب ما خلا
 ما دل من على النزاع صمما
 قتل المثل عددا بما يفي
 قصاصه كالحرق في الاتلاف
 بل لم قلت باقتضائه وفا
 بمنعه كالتذلة توسلا
 من انهزام مانع أن ينهزم
 من الشرائط لذا والمقتضى
 ما أخذى هذا الذى هنا عرض
 عن المقدمة ذو ما اشتهرت
 يأتى ومنها القدح فى المناسبه
 لقصده وفى انضباط العالم
 أجب ومنها الفرق وهو رجما
 أو أصله وقيل فيهما معا

ثم الصحيح انه قدح ولو
وانه تعدد الاصول لم
قال المجيز ثم لو بالفرق فاه
ثالثها ان رام ثبت ما طلب
وفي اقتصار مستدله على
ثم فساد الوضع منها ألا
مثل تلقى الخلف والتوسيع
فقتلنا جنابة مشدّه
ومنه كون الجامع اعتباره
اجماعاً أو نصاً جواب ذين في
منها فساد الاعتبار ان وفي
وهو أعم من فساد الوضع
بضم أو احدى المقدمات
أو مشعر تركيه بضد ما
قدمه على الممنوع ان شاء أو
بطعن أو تأويل أو معارضه
ثمت منها منع تعليل المعد
قبوله اثباته جواب تي
كقولنا في عامر اخطاره

قيل سؤالان كذا قوم رأوا
يجز وأن جواز علتين ثم
في أحد الاصول مع فرع كفاه
بصفة الرجحان مع ظن غلب
جواب أصل واحد خلف علا
يرى الدليل للمقام أهلا
والنفي من ضد لدى التفريع
فينتفى التكفير مثل الرده
ثبت في تقيض ما يختاره
تقرير كونه كذا وقل بني
للنص أو اجماعنا مخالفا
قلت لو التعريض وافي الجمع
أو بالقياس حكمه لا ياتي
أم والاذا الأخص منهما
آخره ثم جوابه رأوا *

أو منعه الظهور فيما عارضه
وبالمطالبة سمو والأسد
ومنه عُدَّ وصف منع العلة
بغير وطء انما الكفاره

للزجر عن وطء بصوم العبد
 يقال بل عن فطره الذي نذر
 الاختصاص وكأنّ المعترض
 حقيقه ومنع حكم الأصل
 في كونه للمستدل قد قطع
 منعا به الحجّة عُرِف البقعه
 قلت الذي وجد للشيرازي
 فان سمعنا اختيارا للمعترض
 وقد يقال لا نسلم الذي
 ولم نسلم ان قيسا ينتمى
 بأنه معلل سلمنا
 عليه سلم ولا نسلم
 ولم نسلم أن يُعدّى سلما
 يجب ذى بدفعها بما وصف
 جواز ايراد المعارضات من
 ترتبت قال بما يستدعى
 لأن تسليمه بالتقديري
 وذكروا منها اختلاف الضابط
 أي عدم الوثوق بالذي جمع

فوجب اختصاصها كالحدّة
 جوابه تبين ان ما اعتبر
 ينقح المناط والذي اعترض
 واختلفت آراء أهل الفضل
 ثالثها الاستاذ ان لمن منع
 يعتبر الشيرازي قال منعه
 في سنده النص على الجواز
 اذا استدل عوده ليعترض
 قد عدّ حكم الاصل سلمنا لذي
 اليه سلمنا ولم نسلم
 ولم نسلم أن وصفا عنى
 وجوده في أصله مسلم
 وجوده في الفرع ان يسلمنا
 من طرق الدفع ومن ثم عرف
 نوع كذا عدة أنواع وان
 تسليم ما يعلق حال الوضع
 ثالثها التفصيل في التقرير
 في الاصل والفرع لفقد الرابط
 جوابه بأنه قدر وقع

مشتركا أو أن الأفضاء سوا
 والاعتراضات لمنع راجعه
 وإذا بأن يطلب ذكر معنى
 والمرضى بيان هذين على
 بيانه استوى محامل أتت
 فالمستدل فقد ذين يظهر
 قيل بغير ماله احتمال ثم
 دفعا للاجمال لفقدان الجلا
 وهكذا التقسيم منها عهدا
 بين احتمالين فأرق بالسوا
 والمصطفى وروده فيستمع
 ولو لوضع العرف أو قد ظهرا
 في الاحد المراد بالعناية
 بل الدليل وهو اما قبل ما
 والاول اما جرّ داو بالمستند
 لم لا يكون هكذا وانما
 وهو المناقضة للذ أبرمه
 غضب ومن حقق ليس يسمعه
 لكون حكمه تخلف اذن

ولا بالغاء تفاوت حوى
 يقدمها استفسار ذى المنازعه
 ما أجل أو كان غريب المبني
 معترض فلم يكلف بجلا
 يكفيه أن الأصل ما تفاوتت
 أوجا بمحتمله يفسر *
 قبول دعواه ظهور ما يوم
 في غيره فيه خلاف انجلا
 وهو أن يكون اللفظ قد ترددا
 والاحد المراد بالمنع انزوى
 جوابه بأن ذا اللفظ وضع
 ولو ظهورا بقرينة ترى
 والمنع لا يعترض الحكايه
 تتم أو من بعد ما قد تما
 وذا كلا نسلم الذي اعتمد
 يلزم ذا لو كان هذا سلما
 والاحتجاج لانتفا المقدمه
 والثان اما أن يكون منعه
 فالنقض الاجمالى قلت ذاك ان

تختلف الحكم لوجه صدمه من المقدمات بعضها مبهما
وان معينا فذا التفصيلي أوفاه بالتسليم للدليل
ويستدل بالذي ينافي ثبوت مدلول لذاك وافي
فهو المعارضة أن يقول ما ذكرته وان يدل فاعلمنا
بأن عندي نفيه ويرتجع ذا مستدلاً وعلى الذي يمنع
الدفع بالدليل ثم ان صدم الدفع ثانياً بمثل ما علم
كذا لافحام المال بان تقطعه المنوع أو الزام من
يمنع ثانياً الى ضروري أو ليقيني ينتهي مشهور

﴿ خاتمة ﴾

من ديننا القياس ثالث اذا حتما يرى ومن أصول الفقه ذا
خلف امام الحرمين ويقال لحكم ما يقاس دين ذى الجلال
السمعي القول ذا يعزى له ولا يجوز أن يقال قاله
رب العلا فرض كفاية وقر عينا على مجتهد له افتقر
قلت وندبا حيث لافي الحال بل انما افتقر في المال
وهو مجلى وخفى فالجلى ما هو عن فارقه قطعا خلى
أو احتماله ضعيف والخفى خلافة وقيل هذا عد في
قسم الجلى والخفى فالشبه وذا الوضوح بين ذين مرتبه
قيل الجلى الاولى المساوى ماوضح وذو الخفا الادون وهو مصطلح
ثم قياس العلة اللذ ناله نصريحهم بها وذو الدلالة

ما جمعوا فيه بلازم لها فائر لها الحكم جلها
وما بمعنى أصله الموافق فانه الجمع بنفى الفارق
(الكتاب الخامس في الاستدلال)

دليل استدلالنا اذا ما خلا انصا واجماعا وقيساد خلا
قياس الاقتراني والاستثنائي والعكس والدليل ذواتفاء
مثل الدليل يقتضى أن يجرّما خوف في كذا معنى عُدما
في صورة النزاع فليبق على تحريره الذى له تأصلا
كذا انتفا الحكم لفقد مدركه كالحكم يستدعى دليل مسلكه
أو نحوًا التكليف غافلا ولا دليل بالسبر أو الاصل جلا
كذا خلاف الجل نحو قد وجد مقتض أو مانع أو شرط فقد

(مسئلة)

الجلّ الاستقراء بالجزئى على كليه قطعا جلا ان كلا
أى كان بالكل سوى فرد النزاع وعد ظنيا اذا بالنقص شاع
أى كان بالاكثر واسم الاقرب الحاق فرد بالا هم الاغلب

(مسئلة)

أصحابنا استصحاب فقد أصلا ومقتضى العموم أو نص الى
أتى مغير وما شرعا حصل ثبوته بسبب له وصل
يحتج مطلقا به فى الشرع وقيل بل فى الدفع دون الرفع
وقيل بشرط أن لا يحتل معارضاً بظاهر أى مسجلا

وقبل بل حيث بظاهر غلب فقبل مطلقا وقيل ذو سبب
ليخرج البول غير ما عود وهو كثير فمتغيرا ووجد
وشك والحق سقوط الاصل ان قرب عهده والا لم ين
نمت لا يحتاج باستصحاب لحال اجماع لدى اضطراب
خلفا لما نجل سريج بصطفي والمزني والآمدني والصيرفي
اذن استصحاب أهل الشان ثبوت أمر في الزمان الثاني
لكونه ثبت فيما عبرا لقد ما يصلح ان يُغيرا
أما ثبوته في أول لان يكون ثانيا فمقلوب بمن
وقد يقال فيه لو لم يكن ذا اليوم ثابتا في الامس قدعني
لكان غير ثابت فيقتضى اعمالنا استصحاب أي حالة المضي
أن لا ثبوت الآن وهو باطل فدل ذا الآن الثبوت حاصل

﴿مسئلة﴾

ولا يطالب بالدليل من نفي ان ادعى لما ضروريا وفا
وحيث لا طالب في القول الاجل والاخذ بالاقل قد مضى وهل
يجب بالاخف أو مالا تقل أولا وجوب قلت ذاعندي العلي

﴿مسئلة﴾

هل كان طه قبل بعثه على تبعد بشرعة فقبل لا
وقيل بل نعم فقبل موسى آدم نوح الخليل عيسى
وقيل ما ثبت شرعا خلف والمصطفى في كل هذا الوقف

وبعدها ا منع قلت قيل يرسخ مالم يرد من شرعنا ما ينسخ
 ﴿مسئلة﴾

حكم المضار وذوات النفع قد مراعى الحكم قبل الشرع
 وبعده الصحيح أن أصل ما ينفع حلّ ضده أن يحرم
 من ذلك الشيخ الامام استثنى أموالنا بقول طه الاسنى
 إن دماءكم لاخر الخبر قلت وفي استثنائه هذا نظر

﴿مسئلة﴾

من جملة الادلة استحسان ردّوه واحتج به النعمان
 مفسر ذا بدليل يظهر في النفس والتعبير عنه يقصر
 رد بان كان تحقق اعتبر قطعا والا فهو قطعا قد هدر
 وبعدول عن قياس لاشدّ ولا خلاف في قبول انعقد
 أو عادة ردّ بأن حقا فقد قام دليلها والا فترد
 فان ير استحسان الخلف وقع فيه فمن قال به فقد شرع
 والشافعى اذ رأى استحسان ان خلف في مصحفنا والخط عن
 مكاتب يروم الانفكاكا من نجمة فليس ذا من ذا كا

﴿مسئلة﴾

قول الصحابي على صحابي ليس بحجة بلا اضطراب
 كذا السوى الشيخ الامام اعدا تعديا قلت بالفخر اقتدى
 تمت في تقليده قولان ان لم يدون لامن النقصان

وقيل حجة على قيس فان بين صحابين خلف يستين
فكديلين وقيل نقصا فهل على ذا للموم خصصا
قولان قلت اخترت لا اذا انجلى ان الامام في القياس اختار لا
وقيل هذا حجة ان انتشر وقيل ان خالف قياسا معتبر
قلت لذا القول جلا برهانا بأنه الحق فتي برهانا *
وقيل مع قياس تقريب عضد وقيل قول شيخى الصاحب فقد
وقيل قول الخلفاء الاربع وعن فتي ادريس غير الرابع
أما وفاق الشافعى زيدا فلدليل قام لا تقليدا *

(مسئلة)

الهامنا ايقاع شئ في الخلد يثلج صدرنا له اذا ورد
به يخص الرب بعضا وفقه وليس حجة لفقدان الثقة
بخاطر الأ من الموصوف بعصمة خلفا لبعض صوفى

(خاتمة)

نماله القاضى الحسين يدعى رد القواعد الى ذى الاربع
لا يرفع اليقين شك والضرر يزال بالمشقة اليسر انجبر
تحكيم ما يجرى من العوائد وقيل والامور بالمقاصد

(الكتاب السادس في التعاديل والتراجيح)

تعادلا في قاطعين امنع كذا امارتان باطنا في المجتذا *
قلت أجاز الجهم اما في نظر ذى الاجتهاد واقع ذا ما المنحظر

فان تجوزه فظن ان جرى
أر في الوجوب خيرة يحال
قلت على الثالث جمع حاوي
وان أتى قولان عن مجتهد
وان ممّا نصّ فسا به بدا
وقع في بضعة عشر موطن
ثم أبو حامد ان الاقيسا
قلت وقد رجح هذا النووي
فان يقف يوقف وان لم يعرف
نظيرها فقوله المخرج
ان له ذا مطلقا لا ينسب
ومن معارضه نص القطب
احدى الامارتين ان تقوى
حتم وقال الباقلاني غير ما
وخير البصري فيهما وان
ترجيح قطعي على قطعي امتنع
وان أتى التأخير بالآحادى
وكثرة الدليل مما رجحا
وانه العمل بالذين قد

فالوقف أو تساقط أو خيرا
وفي السوى تساقط أقوال
للقاضى والامام والبيضاوى
تعاوبا فأخرا له استند
مشمّر ترجيح والّا ردّدا
الشافعي وهو دليل الاعتنا
ما خالف النعمان قال اعكسا
وقيل بالنظر زن وهو القوى
ان له قول ولكن نص في
فيها على الاصح ثم الاروج
لكن مقيدا بقيد يُعرب
نظيره تنشا طرّق الصحب
للعمل الترجيح ذاتى الآقوى
رجح ظنا فهنا ما حتما
بالظن تقوى ذى وهذه تمن
اذ لا تعارض الاخير قد رفع
يعمل به لظننا القياد
وكثرة الروات فيما صححا
تعارضاه وبه من وجه فقد

أحب من الغاء واحد منهما ولو اسنة كتاب صDMA
ولا يقدم عليها مثل ما هي على الكتاب ان تقدما
تخلفا لزاعميهما فان يرى مع ذلك الترجيح قد تعذرا
وان تقارنا فتخييرا ترى وغاز نسخ فالى غيرها
وان يكن جهل بتاريخهما رجوع وان لم يمكن النسخ هنا
وان عموم بين هذين استقر فمثله فى آخر التخصيص مر

(مسئلة)

رجح بقته من روى ولغته ونحوه وضبطه وفطته
وورع وبعلا وسنده ولوروى المرجوح لفظ مسنده
ويقظة وعدم ابتداء عدالة بادية الشباع
وكونه بالاختبار زكى او غالبا فى عدد المزي
وكونه ذا نسب معروف وقيل او بشيرة موصوف
تزكية صريحة على العمل بما روى والحكم بالذى نقل
وحفظ مروي وذكره السبب معتمد للفظ دون من كتب
وبظهور طرق اكتساب سماعه من غير ما حجاب
ومن اكابر الصحابي وذكره ذا قلت كالاستاذ مطلقا هدر
نالتها فى غير أحكام النساء حرّا وهذا قلت أيضا وكسا
ومتأخر الهدى وقيل لا بل من تقدم ومن تحملا

مكلفا وغير من يداس وغير ربّ اسمين قد يلبس
مباشرا وصاحب القضية ومبرزا بلفظة مرويه *
وكونه الاصل له ما أنكرا وكونه ضمن الصحيحين يُرى
والقول والفعل فتقريرا سنع فصاحة لا الزيد فيها في الاصح
وما يُرى للزيد ذا تضمن والقرشى لفظه والمدنى
ومشعر برفع شان المصطفى وما به الحكم بتعليل وفا
وسابق تعليله فيما يُحس حكما وهذا النقشواني عكس
وما به نهديد أو توكيد وما عموما مطلقا يفيد *
على أخي السبب الا في السبب والعام الشرطي في القول الأحب
قدّم على نكرة منفيه وهذه قدّم على البقية
والجمع ذو التعريف فاق من وما قلت سوى الشرطين ذا منهما
والكل ما الجنس معرفا فضل لأنه العهد قريبا احتمل
قالوا وما لم يك خص أرجح لكن عندي عكسه ورجحوا
أقل تخصيصا والآقتضا على اشارة إيماء وذان فضلا
مفهومي الكلام والموافق على المخالفة جاءت فايقه
وقيل عكسه وما ينقل عن أصل لدى الجمهور مثبت السنن
ثالثها هذا وفاق في المساق رابعها الا طلاقا والعناق
والنهي فاق الامر يأتي يقهر اباحة والأولين الخبر
وخبر الحظر على الاباحة يرجح الثالث لا رجاحه

والكره والوجوب كل قدر جرح ونافى الحد على القوى وما تقديم وضعى على التكليف كذاك وفق مرسل أو صاحب فى المرتضى ثالثها فيما على بالنص فيه رابع ان انجلى وقيل الا أن يخالفهما زيد فرائض وقس عليها ثم معاذ وعلى ويلى ورجح الاجماع نصا ورجح اجماع كل المسلمين أشرف والمنقضى الا وان واللذما سبق وقيل مسبوق بخلاف أقوى وسو بين المتواترين فى ثالثها هى ورجح القياس وكونه على طريق القيس وكونه علته قطعية وكونها مسلكتها يروى أسد وقيل لا الذاتى ذور جحان

ندبا وندب المباح فى الاصح معناه معقول والاقوى متبى وما على وفق الدليل يوفى أو طيبة أو أكثر المذاهب وفق الصحابي حيث ممن فضلا لاحد الشيخين وفقا مسجلا فيه معاذ حلا او محرما الشافعى ووفق زيد فيها فى غيرها معاذ المولى على اجماع صحب المصطفى غير اسنح من الذى فيه العوام خالفوا فيه خلاف من سواهما أحق وقيل هذا بهذا يسوى كتابنا وسنة فى الاعرف بقوة الدليل فى حكم الاساس أى فرعه وأصله من جنس أو أنها أغلب فى الظنية وما بأصلين على ما بأحد ورجح الحكمية السمعاني

وكونها أقل أوصاف بدت . وقيل عكس ما احتياطا اقتضت
في الفرض ماعموها الاصل استحق وما على تعليل أصله اتفق
وما اصولا وافقت على التي قد وافقت أصلا فقط تعلت
وقيل والتي توافق اخرى ان جاز علنان أعلى قدرا
وثابت العلة بالاجماع فالنهي قطعين ثم راعي
هذا بظنيين والمراتب إيمارهم فالسبر والمناسب
فشبه فدوران قيل بل نص فاجماع وقيل المقتبل
الدوران فتناسب سنج قياس معنى ذا دلالة رجح
غير مركب عليه ان قبل وعكس الاستاذ وهو ذا قبل
وصف حقيقي فما للعرف أم فالشرع ذي الوجود ثم ذي العدم
بسيطه فضيدها مثاره بائنة قدم على الاماره
مطرده منعكس فما اطرده فقط على منعكس فيها فقد
في قاصر منها وذات تعديه مذاهب ثالها ذو تسويه
قولان في ذات فروع أكثرا مع التي يحوى فروعا أندرا
ومن حدود السمع قدم أعرفا على الذي يكون حاله خفا
ذاتيه صريحه الأعم ما يُسمع أولفته قد عمّا
وما طريق كسبه جا أظهرًا ثم المرجحات لن تنحصرا
مثارها غلبة الظن وقد مرّ كثير قبل ذا فلم يُعد

﴿ الكتاب السابع في الاجتهاد ﴾

الاجتهاد بذل كل الوسع وأهله، الفقيه هالك مسلكه
 يدرك معلوما بها ذو الفهم وقيل ما منه ضروريا يُعد
 نالها إلا الجلى عرفا ذو الرتبة الوسطى أصولا نمحوا
 وعارف من الكتاب السامي وان يكن لم يحفظ المتونا
 صارت له غذى العلوم ملكه مارسها بحيث قوة حوى
 واعتبر الشيخ الامام أى لأن ذى صفة فى ذى الايقاع
 ذا النسخ أسباب النزول ان خبر ذا الضعف ذا الصحة حال النقلة
 وفي زماننا كفى رب النظر علم الكلام ليس شرطاً بل ولا
 ولا ذكورة وتحرير كذا قلت وفي مجيء ذا الخلاف نظر
 فى نظر لدرك حكم شرعى البالغ العاقل أى ذو ملكه
 وقيل ان العقل نفس العلم فقيه نفس وان القياس رد
 دليل عقل وبه قد كلفا بلاغة ولفة لبقوى
 وسنة مواضع الأحكام وشيخنا الامام أن يكون
 جل مباني شرعنا قد أدركه تفهمه ما صاحب الشرع نوى
 يوقع الاجتهاد لا لأجل أن خبرته مواقع الاجماع
 شرط تواتر وآحاد الخبر أعنى رواية السنة المعتزله
 رجوعه الى أئمة الاثر فروع فقه اذ هو اللذ حصلا
 عدالة على الأصح مأخذا اذ لا محل هاهنا له ظاهر

وليبحث عن المعارض وعن	قرينة تصرف عما ثم عن
قلت وهذا البحث ان يحتمل	لكنه أولى لما تقدم
فان يرد بحتمه يُحمل على	مستشعر تعارض فيما انجلي
ودونه مجتهد المذهب جا	وهو الذي أهل أن يُخرّجا
على نصوص لآمائه ترى	ودونه مجتهد القبا جرى
ذا متبحر بجيد الترجيح	جاز تجزى الاجتهاد في الصحيح
وجاز الاجتهاد للنبي	ثم وقوعه على القوى
نالتها في الحرب والآراء	قلت محل الخلف في الافتاء
اما القضا فيه قطعا قد يقع	والحق في اجتهاده الخطأ اتضع
وجاز في زمانه على الاصح	نالتها باذنه إذنا صرح
وقيل أو سوى صريح تالى	لمن نأى خامسها للوالى
وأنه وقع ثالث نفا	لحاضر رابعها قد وقفا

* مسألة *

وأحد المصيب في العقلي ومن	بنفيه الاسلام أخطأ أئمن
كفره والجاحظ ثم العنبري	بمجتهد العقلي من اثم برى
فقبل مطلقا وقيل أطلقا	في مسلم فقط وهو المستقى
وقيل زاد العنبري فصوبا	بمجتهد العقلي قلت قد أبى
إجماعا قبلهما ما اعتقدا	أما التي القاطع فيها فقدا
فالشيوخ والقاضى محمد أبو	يوسف ثم ابن سريج صوبوا

كلاً وقال الأولان نعتقد ذا الحكم تابعا لظن المجتهد
 باقون ثم مالوا الله حكم فيها لكان حكمه به انبرم
 ومن هنا قلوا أصاب حتما من جهة اجتهاده لا تحكما
 وفي ابتداء لا انتهاء والراشد وفق الجماهير المصيب واحد
 ولله قبل ما يجتهد حكم فقبل لا دائل يرشد
 والمرضى أن له أمارته وأنه مكلف أصابته
 وأنه مخطئه لا يائمه لعذره بل أجر سعى يغنم
 أما التي القاطع فيها أمّا فواحد فيها المصيب جزما
 وقيل بل على الخلاف اللذوضح ولا تؤتم مخطئا على الاصح
 وحيثما قصر ذو اجتهاد قائمه بالاتفاق بادي

﴿مسئلة﴾

الاجتهاد حكمه ان ينقضا قطعا فان خالف نصا مرتضى
 أو ظاهرا جازا الجلا ولو يعد قياسا أو قضي بغير ما اجتهد
 أو غير ما امامه بالنص ماز غير مقلد سواء حيث جاز
 ينقض ولو بلاولى قد نكح ثم تغير اجتهاد والاصح
 تحريمها كذا آجرين مقلدا تغير اجتهاد من قد قلدا
 قلت وعندي إن بصحة حكم قاض فلا كما به الهندي جزم
 ومن تغير اجتهاده طفا أعلم مستفتيه ايكففا
 قلت وذا يلزم قبل العمل وهكذا بعد اذا أوجب حل

وما به عَيْلٍ لَنْ يَنْقُضَ وَلَا يَضْمِنُ الْمُتْلِفُ إِنْ تَحَوَّلَا
لِغَيْرِ قَاطِعٍ وَذَا الْقَيْدُ اعْتَبِرَ فِيمَا بِهِ بَيْنَ مِنَ الْحُكْمِ ذِكْرُ

﴿مَسْئَلَةٌ﴾

يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ لِلنَّبِيِّ أَوْ عَالِمٍ بِجَهْدٍ وَفَى •
أَحْكَمُ بِمَا تَشَاءُ يَكُنْ مَرْضِيًّا وَذَا يَكُونُ مَدْرَكًا شَرْعِيًّا
بِسْمِ تَفْوِيضٍ وَأَمَّا الشَّافِعُ رَدَّدَ قَبْلَ فِي الْجَوَازِ وَاسِعِ
وَقِيلَ فِي الْوُقُوعِ وَالسَّمْعَانِ يَجُوزُ لِلنَّبِيِّ دُونَ الثَّانِي
ثُمَّ عَلَى الْجَوَازِ فَالْمُخْتَارُ لَمْ يَقَعْ وَفِي تَعْلِيْقٍ أَمْرُ أَنْبَرَمِ
بِخَيْرَةِ الْأُمُورِ جَاءَ تَرَدُّدٌ قُلْتُ الْمَعِينُ الْجَوَازَ يُعْضَدُ

﴿مَسْئَلَةٌ﴾

بِأَخْذِ قَوْلِ الْغَيْرِ مَنْ لَا يَعْرِفُ دَلِيلُهُ تَقْلِيدُنَا يُعْرِفُ
يَلْزَمُ غَيْرَ ذِي اجْتِهَادٍ قَبْلَ إِنْ لَهُ اسْتِقَامَةٌ اجْتِهَادُهُ تَبْنِ
قُلْتُ وَذَا الشَّرْطُ الَّذِي قَدْ اُطْلِقَ فِي عَالَمٍ لِلْاجْتِهَادِ مَا ارْتَقَى
وَمَنْعُ الْأَسْتَاذِ فِي الْقَوَاطِعِ تَقْلِيدُهُ وَقِيلَ ذَا الْعِلْمِ أَمْنَعُ
وَلَوْ سِوَى جَهْدٍ أَمَّا إِذَا لِلْحُكْمِ ظَنٌّ بِاجْتِهَادٍ فَذَا
• حَرْمٌ عَلَيْهِ أَنَّهُ يَقْلَدُ كَذَا لَدَى الْكَثَرِ مَنْ يَجْتَهِدُ
قُلْتُ عَنِّي مِنْ لَاجْتِهَادِ أَهْلًا لَكِنَّهُ اجْتِهَادُهُ مَا أَعْمَلَا
ثَلَاثُهَا يَجُوزُ لِلْقَاضِي فَقَطْ رَابِعُهَا إِنْ كَانَ فِي الْعِلْمِ أَحْطَى
وَعِنْدَ ضَيْقِ الْوَقْتِ قَالَ الْخَامِسُ فِيمَا يَنْخَصُّهُ أَجَازُ السَّادِسُ

﴿مسئلة﴾

إذا تكرر ماله إذا اجتهدا وما اقتضى الرجوع قد تجدد
وللدليل الأولى ما قد ذكر وجب قطعا ان يجدد النظر
كذا إذا لم يتجدد قلت ما حكى خلافا وهو جار فيهما
لا ذا كرا له كذا مستغنى عامي ولو مقلدا للميت *
فتقع التي أفاد ثانيا فهل يعيد ذا السؤال الماضي

﴿مسئلة﴾

تقليد مفضول أجز على الاحد ثالثها المختار للذ ذا اعتقد
فاضلا أو مساويا ومن هنا بحث عن الأرجح ما تعينا
فان يكن رجحان شخص بعقد قلده لا غيره اذ لم يفد
وراجح علما يفوق من رجح تقليد ميت جاز والامام لا
قلت بهذا قطع للذ أصله رابعها قال الصفي إن نقله
مجتهد في مذهب الذي هلك فيه أحوال الفرض بالذي سلك
اذا الكلام في الذي عنه انضبط فلا يجيئ ما الصفي قد شرط
وجوز والاستفتاء شخص قد عرف بأنه بوصف آلافتا متصف
أو ظن أي بشرة تقوى له بين العدا بالعلم والعدالة
وبانتصابه مع استفتا ولو يكون قاضيا وقيل قد أبوا
ذا في المعاملات لا من جهلا وليجب البحث على ما فضلا

عن علمه قلت الاصح هاهنا الاستفاضة عن البحث غنى
فانه يجزئه ظهور عدالة وذا هو المشهور
وانه خبر واحد كفي أهلية قلت اذا ذى عرفا
للعامى أن يقول للشيخ الذى افتاه بين ما لذا من مأخذ
مسترشدا ثم بيانه وجب ان لم يكن يخفى عليه ما طلب
* مسألة *

لمن لتفريع وترجيح رقى ولو سوى صعب اجتهاد اطلقا
افتاؤه بمذهب المجتهد علم مأخذا عليه يستند
ثانها ذا عند فقد المجتهد رابعها ولو سوى راق وجد
عن ذى اجتهاد ربما الوقت خلا وذا الحنابلة منع مسجلا
وابن دقيق العيد ما لم يُمن قواعد الشرع انقراض الزمن
والمصطفى وقوع هذا ما عهد والعامى ان يفتوى مجتهد
عمل فى حادثة فليس له فى مثلها الرجوع عما عمله
قلت عليه أجمعوا وقيل بل مجرد الافتاء يلزم العمل
وقيل بالشروع فى الاتيان وقيل ان يلتزم السمعاني
ان وقعت فى نفسه صحته قلت وهذا ينبغي نصرته
وابن الصلاح ان نظير اعدما فان تجد فخيرن بينهما
وجاز فى خلافها فى الاعدل رجوعه لقول غير الاول
وأوجب وجوده فى الأمكن ملتزماً لمذهب معين *

أرجح أو سوى فينبغي انتحا السمي في اعتقاده ذا أرحبها
وهل له الخروج منه قلت قد أجاز هـ ذا الرافعي فليعتمد
ثالثها بمتنع الخروج في بعض المسائل وفي بعض يفي
قلت عني بعضا به عمل مع ذوما به عمل فالتخلف رجع
قولين ' اذ رجوعه عما عمل به باجماع كما مر حظل *
تتبع الرخص لا تجوزي خلف أبي اسحاق أعني المروزي
قلت وفيما قاله عندي نظر في الرافعي انه له حظر

(مسئلة)

هل في أصول الدين تقليد يقع خلف وقيل نظر فيه امتنع
والأشعري عنه لا يصح إيمان من قلّد والأصح
قول القشيري ان هذا مفترى عليه والتحقيق ان كان جرى
أخذ بغير حجة مع ضعف بشك أو وهم فليس يكفي
أو كان ذاك باعتقاد جازم فانه كاف سوى أبي هاشم
فليجزم العقيد بأن العالمات له الحدوث جاء وصفا قائما
ذو صانع ليس له معاند وذلك الله الاله الواحد
والواحد الشيء الذي لا ينقسم ولا بوجه ما يشبه ينقسم
والله جل ذودوام وقدم مالموجوده ابتداء وعدم
حقيقة الخالق للحقائق تخالف المحققو الطرائق
لم تعلم الآن وفي المعاد هل يمكن أن نعلمها خلف حصل

ليس بجوهر ولا جسم ولا
ولا زمانا أى ولا مكانا
أحدث ذا العالم لا لينفعه
ولم يكن يُحدث بابتدائه
فعال ما يريد من رشد وغي
القدر الذى قضاء فى الازل
قدرته لكل مقدور تصل
• فيعلم الدقائق الجزئية
وكل ما علم أنه يقع
بقاؤه جلّ بلا بدايه
فلم يزل بأسمائه الكريمه
مادل فعله عليها كل تى
تنزيه نقص من كلام وبصر
وما كتابنا والسنة قد
منه الذى معناه باد وجلى
وهل يفوض منزهين أو
قنت وبالتفويض اذن السلف
مع اتفاقهم بأن ان يقدحا
ان تقصد التعريف للقرآن
بعرض ما زال وحده علا
كلّا ولا قطراً ولا أوانا
من حاجة ولو يشا ما اخترعه
فى ذاته من حادث فذاعه
ليس كمثله من الاشياء شى
خيرا وشرّا منه بالخلق نزل
وعلمه لكل معلوم شمل
كلمه الحقائق الكليه
أراده مالا وقوعه امتنع
ومستمرّاً لا الى النهايه
وبصفات ذاته العظيمة
ارادة علم حياة قدرة
سمع تعالى قلت فى البقا نظر
أثبته من الصفات يُعتقد
تنزيهه عند سماع المشكل
يجنح للتأويل رأيين رأوا
والأخذ بالتأويل رأى الخلف
ان يجهل التفصيل من قد انتحى
فهو كلام ربنا النفسانى

ليس بمخاوق وذا ينطلق
 يُقرأ بالألسن في الصدور
 يحجزى على طاعته الثوابا
 كذا على عصيانه العقابا
 له تعالى لصريح المسالك
 بالنكر من عذابه المطيعا
 ووصفه بالظالم استحالا
 وهل يرى الآن وفي المنامه
 أما الوقوع يقظة فالجل رد
 ووقعت في النوم لابن حنبلى
 وعكسه الشقى فلن يبدلا
 بالموت مؤمنا فليس يشقى
 أعدده لكل أمر مرتضى
 مشيئة قلت كذا أرادته
 ان جميع هذه بمعنى
 به ولو كان حراما يقع
 أى خلق الهدى كما الضلال
 يخلق للطاعة قدرة البدن
 وضده الخذلان بالرأيين
 صلاحه أخرى بفعل ما يقع
 بمخاوق وذا ينطلق
 يُقرأ بالألسن في الصدور
 يحجزى على طاعته الثوابا
 كذا على عصيانه العقابا
 له تعالى لصريح المسالك
 بالنكر من عذابه المطيعا
 ووصفه بالظالم استحالا
 وهل يرى الآن وفي المنامه
 أما الوقوع يقظة فالجل رد
 ووقعت في النوم لابن حنبلى
 وعكسه الشقى فلن يبدلا
 بالموت مؤمنا فليس يشقى
 أعدده لكل أمر مرتضى
 مشيئة قلت كذا أرادته
 ان جميع هذه بمعنى
 به ولو كان حراما يقع
 أى خلق الهدى كما الضلال
 يخلق للطاعة قدرة البدن
 وضده الخذلان بالرأيين
 صلاحه أخرى بفعل ما يقع

والحنم والطبع الا كنه اعدد
والجعل ما هيات ممكن ضبط
أرسل جل رُسُلُهُ للخلق
وخصَّ طه أنه لهم ختم
قلت انتفا البعث الى الملائك
فضله على الأنام الملائك
قلت الخواص اذ عوام البشر
معجزة خارق عادة قرن
تحدّ الدعوى والايمان يرى
بلا الشهادتين نطقاً إن قدر
اعمالنا الجوارح الاسلام
وقال في الاحسان سيد البشر
والفسق لا يزيل ايماناً ومن
نحت المشيئة فاما نفعه
إما بمحض الفضل أو معه حبي
أول شافع وأولى أحمد
قلت رأى الكعبي أن من قتل
والنفس بعد الجسم تبقى ثم هل
وماله الشيخ الامام قد ذهب

خلق الضلالة بقلب المبعّد
نالتها مركباتها فقط
بالمعجزات الباهرات الصدق
وأن بعثه جميع الخلق عم
أقوى بل الاجماع في هذا حكي
فالانبياء بعد فالملائك
أفضل من عوامهم في الأشهر
به التمديد ومعارض أمن
تصدق قلبه وإن يعتبر
ذا شرط أو شطر تردّد صدر
وحيث لا ايمان لا تنقام
أن تعبد الله كأنك الخير
هلك ذا فسق بايمان قرن
ثم النعيم أو سماح رحمه
شفاعة النبي أو غير النبي
والموت قبل أجل لا يوجد
ذو اختلاس وهو رأى ما قبل
تفنى لدى البعث تردّد حصل
لأبدًا قولان في عجب الذنب

والمزني عنه تصحيح البلا
 قلت له نجل قتيبة قفا
 حقيقة الروح النبي أمسكا
 كرامة الولي حق حاصله
 لنحو فرع دون والد وأن
 رأي لأستاذ وهذا فاسد
 وما نكفر امرأ ببدعته
 ولا نجوز الخروج أصلاً على
 وعندنا أن عذاب القبر حق
 والحشر والصراط والميزان
 وما عليهما فلم يطرأ فنا
 وواجب على الانام قولاً
 وما على الرب العلي شيء وجب
 نعتقد المعاد بالأجسام
 وأن خير أمة المختار
 حقيقة الصديق والخلافه
 فعمر الفاروق ثبت الولي
 وبرأ الله العليم عائشه
 نمسك عن تشاجر الصحابه
 من ذين والحديث قد تأولا
 والأخذ بالحديث أحرى بالوفا
 عن كشفها فلائق أن نتركها
 قال القشيري وليست واصله
 يحيى ميتا قلت قد حكى عن
 إذ هو انكار لما يشاهد
 من أهل قبلة الهدى أي شرعته
 سلطاننا وذو اعتزال فصلاً
 مع سؤال ملكيه اللذ حق
 نار الجنان مخلوقان الآن
 ولا على من فيهما قد أسكنا
 نصب امام أي ولو مفضولا
 ومحض فضل ما عليه قد كتب
 حقاً يقينا بعد ذا الاعدام
 من بعده رفيقه في الغار
 بالحق وهو ابن أبي قحافه
 عثمان ثم المرتضى المولى على
 فيكفر الرامي لها بفاحشه
 كلا نراه محرزا ثوابه *

والشافعي مالكا نعمان مع
سفیان الثوري الامام أحمد
والاشعري المكتفي أبا الحسن
وكيف لا وهو امام السنه
طريقة الجنيد في التصوف
* مما الذي عرفانه لنفع
أن الأصح المستبان زينه
وقال غيره كثير منا
والفيلسوف عينه في الواجب
الممكن المعدوم لا شيء ولا
ثان لدى أكثرهم ذا أما
وأن أسماء الاله الحسنی
ومؤمن أن شاء ربی يحكي
* وأنه تلذذ الكفار
وأن ماله يشار بأنا
قلت المناسب وأن النفسا
نمت ذا واه وأبضا ناقضا
والجوهر الفردای الجزء الذي
وأنه لا حال بين ذي العدم

اسحاق الاوزاعي داود الورع
باقی الأئمة على نهج الهدى
نراه في الدين على أوفى سنن
وحافظ الدين بأوفى جنه
وصحبه قويمه التصرف
ولا بضر جهله في الشرع
أن وجود كل شيء عينه
قلت لدى التحقيق هذا الاسنى
قد فعل أول ذی المذاهب
ذات وليس ثابتا كذا على
وأنه الاسم هو المسمى
قصر على التوقيف أعنى الاذنا
لخوف سوء الختم لا للشك
لحض الاستدراج لا الابران
الهيكल المخصوص أعنى البدنا
الهيكل المخصوص أى ماحسا
لامساكه عن نفسنا فيما مضى
لا يتجزأ ثابت فيما احتذى
وذی الوجود خلف ما القاضى حكم

وابن الجويني قلت لكن انتخبنا
 مع الاضافات أمور تعتبر
 ما عرض بعرض يقوم
 ولا محلين يحل في الأصح
 وانه المثلان كالضدين لا
 دون الخلافين وأما ما جرى
 أنهما على الوجود اجتماعا
 وأنه أحد شقي ممكن
 يحتاج للسبب وينبغي على
 من أثر الى المؤثر بما
 تركب أو أول فعال
 قلت اقتضى هذا علو الاول
 قيل المكان سطح حاو بطننا
 وقيل بعد ذو وجود معلى
 وقيل مفروض وذا البعد الخلا
 ذا كون جسمين تباعدا وما
 وجوهر قد قيل في الزمان
 قلت ارتضى الامام ذا ولفلك
 وقيل بل حركة لفلكه
 رجوعه عنه وأن السببا
 في الذهن لا ذاتا وجودا استقر
 ولا زمانين معا يدوم
 قلت الجواز الفخر في الاولى لمح
 يجتمعان في الوجود مسجلا
 بينهما تناقض فلا يرى
 ولا معا عن الوجود ارتفعا
 ليس به أولى بقاء الممكن
 أن علة احتياج ما انجلي
 امكانه أو الحدوث أوها
 والثان شرطه وذا أقوال
 لكن لدى الجمهور ثانيها العلى
 مس من المحوى سطحا علنا
 ينقد فيه بعد ذات الجسم
 ثم الخلائ جاز وقيل لا
 بينهما شئ بما يمسهما
 جرد لا جسم ولا جسماني
 معدل النهار بعضهم سلك
 وقيل بل مقدار تلك الحركة

واختير قرن متجدد وهم
 * ازالة لذلك الابهام
 * وان من الاعراض يخلو جوهر
 ويتناهى بعد كل جوهر
 * علته في وقتها والمجتي
 ذى مطلقا ثائها الرتبة
 اما التقدم عليه مرتبه
 وحصر اللذة في المعارف
 وهي لدى ابن زكريا عدي
 وقبل ذى ادراك ما يلائم
 قلت الصواب أن هذه تعد
 * قابلا للالم ثم ما يجمع
 أو ممكن لان ذاته مضت
 في خارج أو اقتضت أن بعد ما
 *

﴿ خاتمة ﴾

أول واجب على المكلف
 وقال الاستاذ المؤدى من نظر
 وابن الجويني قال وابن فوركا
 قلت جرى ذا الخلف لفظا آيلا
 معرفة الله يبرهان وفي
 لها وقال القاضي أول النظر
 القصد للصحيح منه مدركا
 بعد ذى مقاصد أو وسائل

وصاحب النفس الآية رباً
 ومن يكون عارفاً بربه
 فخاف وارتهب فصار صاغياً
 فارتكب المأمور والنهي اجتناب
 فكان جل سمعه مع البصر
 وصار لله ولياً ان سأل
 وساقط الهمة لا يُبالى
 وفوق جهل الجاهلين يجهل
 فدونك الصلاح أو فسادا
 سعادة أو شقوة نعيم
 وزن بشرع خاطراً فان خلا
 فان من الوقوع لا الايقاع في
 وان يك استغفارنا يغتفر
 من ثم قال السهر وردى اعملاً
 مستغفراً وان يكن منهياً
 فانه نفسى أو شيطاني
 حديث نفس كف عن لسانى
 قلت وفي مجرد العزم احكاما
 اشارة خالف وجاهدتها وان
 بها عن السفساف والعلى حنا
 تصور ابتعاده من قربه
 لما يقول آمراً وناهياً
 فعنده سيده له أحب
 ويده كل به صح الخبر
 أعطاه سؤله وان لا ذكفل
 بما انتحى من طرق الوبالى
 وفي رباق المارقين يدخل
 قرباً من الله أو ابتعاداً
 فى منزل البقاء أو جهنماً
 مأموره بادر فذا من ذى العلا
 منهية خشيت لا توقفى
 مثله فانا نستغفر
 وان تخف عجباً فداوى الخلالا
 فاحذر فليس فعله مرضياً
 فان تمل فافزع الى الديان
 وعمل والهم مغفوران
 بائنه والعزم ما قد صمما
 فعات تب فان أبت أن تطمئن

وحجة في غيها استلذاذا
 فاذا كر مجرم هاذم اللذات
 أولقنوط فاخش مقت الرب
 وما حوى رحمته والكرم
 تحقيقها اقلاعه في الحال
 مع تلافى حق استطاعه
 سحت ولو من بعدها قل
 مع دوم اصرار على غير ولو
 وان شككت هل النهى ينتمى
 ومن هنا قال الجوينى لو حصل
 ذا الغسل فيه ثالث أو رابع
 بقدرة الاله مع ارادته
 أعطاه قدرة بها استطاعا
 فالله جل خالق لا مكنسب
 لاجل ذا القدرة فيما صححوا
 وأنه المعجز الذى يُخَالِلُ
 تقابل الضدين لا كالملكه
 ورجعت طوائف اكنسابا
 وثالث يقول هذا اختلفا
 أو كسلا يستحوذ استحوذا
 وفجأة الزوال والفوات
 واتل عليها آى غفر الذنب
 وأعرض التوبة وهى الندم
 وعزم أن لاعود فى المال
 وان بخلق فهنا اطاعه
 عن دينه ولو صغير الزلل
 كان كبيرا حسبها الجلل رأوا
 أو هو مأمور فامسك تسلم
 شك له فى حالة الوضوء هل
 يترك فعله وكل واقع
 خلاق كسب العبد من بدايته
 أن يتولى الكسب لا الابداعا
 وعنده بعكس هذا منتسب
 لعمل الضدين ليست تسليح
 وصف وجودى لها يقابل
 مع عدم كما الحكيم سلكه
 وآخرون تركنا الاسبابا
 أى باختلاف الناس وهو المصطفى

من ثم قبل قصدك التجريد مع	داعية الاسباب شهوة تقع
خفية وعكسه المخطاط	عن ذروة بها العلى يُناط
وقد بجى الشيطان باطراح	جانب رب الناس كالنصاح
في صورة الاسباب أو بكسل	ومِنْ في صورة التوكل
ومن يوفق الاله يبحث	عن ذين علما بأن لا يحدث
في الكون الا ما أراده ولا	ينفعنا عرفانا بما انجلا
الا اذا أراده تعالى	جدا ومجدا وسما جللا
وقد أنى القول على المطاوب	منقحا موضح الاسلوب
والحمد لله الكريم ظاهرا	وباطنا وأولا وآخرا
ثم سلام وصلاة الرب	على النبي وآله والسحب
ما هطل السحب بوبل وكفا	وحسبنا الله تعالى وكفى

﴿تم البدر اللامع﴾